**جامعة ابن خلدون-تيارت-**

**كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير.**

**قسم:علوم التسيير**

مطبوعة تحت عنوان

**محاضرات في التسيير المالي**

**لطلبة السنة الثالثة محاسبة و جباية**

**إعداد الدكتورة:**

* **حري المخطارية**

**أستاذ محاضرة قسم ب**

**كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير**

**جامعة ابن خلدون تيارت**

**السنة الجامعية: 2017/2018**

**قائمة الجداول:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الرقم** | **عنوان الجدول** | **الصفحة** |
| **01** | مستعملي القوائم المالية | **19** |
| **02** | أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة | **41** |
| **03** | نتائج زيادة مدة الائتمان | **113** |

**قائمة الأشكال**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الرقم** | **عنوان الشكل** | **الصفحة** |
| **01** | أثر الإدراك المؤسسة والبيئة المالية | **05** |
| **02** | محتوى التسيير المالي | **07** |
| **03** | الخطوات العملية للتسيير المالي | **08** |
| **04** | الخصائص النوعية للقوائم المالية | **16** |
| **05** | مفهوم المركز المالي | **24** |
| **06** | العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية المعدة بموجب الطريقة المباشرة | **35** |
| **07** | العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية المعتمدة على الطريقة غير المباشرة | **36** |
| **08** | العناصر الأساسية المكونة لكشف التدفقات النقدية | **37** |
| **09** | تمثيل رأس المال العامل | **63** |
| **10** | منحنى التكاليف الثابتة | **81** |
| **11** | منحنى التكاليف المتغيرة | **82** |
| **12** | منحنى احتساب نقطة التعادل بيانيا | **84** |
| **13** | حساب نقطة التعادل بيانيا | **88** |
| **14** | التكاليف المخزنية | **106** |

|  |
| --- |
| **المحتويات:** |
|  |
| قائمة الجداول والاشكال |
| مقدمة………………………………………………………………………………….أ |
| **المحور الأول:مدخل إلى التسيير المالي.......................01** |
| **أولا- الوظيفة المالية:...........................................02** |
| 1. تعريف الوظيفة المالية.......................................................02 |
| 1. التطور التاريخي للوظيفة المالية...............................................02 |
| 1. أهمية الوظيفة المالية.........................................................03 |
| **ثانيا- تعريف التسيير المالي:.....................................04** |
| 1. البيئة المالية والأهداف الأساسية للتسيير المالي.................................05 |
| 1. محتوى التسيير المالي........................................................06 |
| 1. المسؤوليات العملية للتسيير المالي............................................07 |
| **المحور الثاني: تحليل القوائم المالية..............................10** |
| **أولا- تعريف القوائم المالية**....................................................11 |
| 1. تعريف القوائم المالية........................................................11 |
| 1. أهداف القوائم المالية......................................................12 |
| 1. الخصائص النوعية للقوائم المالية.............................................13 |
| 1. مستخدمي القوائم المالية ...................................................17 2. أسس إعداد القوائم المالية..................................................20 |
| **ثانيا- دراسة الميزانية ......................................22** |
| 1. دور قائمة المركز المالي**............**..........................**.................**24 |
| 1. النقاط الهامة..............................................................25 |
| 1. مكونات الميزانية...................................................................25 |
| **ثالثا- دراسة حسابات النتائج**..................................................28 |
| 1. إعداد قائمة التدفق النقدي**....................................**29 |
| 1. خطوات إعداد قائمة التدفق النقدي**.............................**31   **رابعا- جدول التدفقات النقدية...........................33**   1. أهمية إعداد قائمة التدفق النقدي................................................39 |
| 1. خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية**.......................................**41 |
| 1. أوجه الإختلاف بين الطريقة المباشرة و غير المباشرة **...........................42**   **خامسا- جدول تغيرات الأموال الخاصة.............................43**  **المحور الثالث: دراسة التوازنات باستخدام النسب..........44**  **أولا- ماهية النسب المالية..........................................45**   1. أنواع النسب المالية**........................................................46**   **ثانيا- مؤشرات التوازن المالي..........................................60**   1. تقييم قاعدة التوازن المالي الأدنى............................................62 2. رأس المال العامل.........................................................68 3. الاحتياجات من رأس المال العامل..........................................69 4. الخزينة الصافية...........................................................69 5. **المحور الرابع:التخطيط المالي من خلال عتبة المردودية واستخدتماتها.......................................71**   **أولا- مفهوم التخطيط المالي وأهميته...................................72**  أهداف التخطيط المالي: ..................................................73  مزايا التخطيط المالي......................................................73  خصائص الخطة المالية....................................................74  **ثانيا- تحليل عتبة المردودية: ...................**.**......................77**  مفهوم نقطة التعادل..................................................78  أهداف تحليل نقطة التعادل واستعمالاتها................................78  عناصر تحليل نقطة التعادل............................................80  احتساب نقطة التعادل................................................82  **المحور الخامس :الرفع المالي (الرافعة المالية والرافعة**  **التشغيلية)..............................................90**  **أولا- الرافعة........................................................91**  مفهوم الرافعة المالية............................................**91**  مفهوم الرافعة التشغيلية................................................98  **المحور السادس: إدارة الأصول المتداولة**  **(المخزون، الائتمان).....................................103**  **أولا- إدارة المخزون.................................................103**  أنواع المخزون.................................................103  تكاليف الاحتفاظ بالمخزون.....................................**104**  الحجم الاقتصادي (الأمثل) للطلبية...............................107  **ثانيا- إدارة الذمم....................................................110**  سياسة الائتمان: .......................................................110  شروط منح الائتمان...................................................112  جدوى منح الائتمان...................................................114  قائمة المراجع..........................................................117 |

يعتبر التسيير المالي أهم فروع التسيير أهمية وتطويرا،حيث يلعب هذا الفرع في علوم التسيير دور المنسق بين مجموع مجالات التسيير الأخرى،فما من وظيفة أو مصلحة أو مديرية داخل المؤسسة إلا وتستعين بتقنيات التسيير المالي لتنفيذ قراراتها وتطبيق خططها وتحقيق أهدافها.

فالتسيير المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها ثم تفسير النتائج المتوصل إليها والبحث عن الأسباب لاكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية ،بالاضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

هذا ويعتبر التحليل المالي وسيلة في غاية الأهمية في تقييم موقف المؤسسة الاستراتيجي ويساعدها في تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة وتحديد الفرص والتهديدات وعليه فهو من أنسب الوسائل والأدوات المستعملة،ويقوم المسير المالي بالإشراف على الوظيفة المالية بقيادة العمال الذين يساعدونه في تأدية المهام كما يقوم بالتنظيم والتخطيط والرقابة حسب حجم المؤسسة ففي المؤسسات الصغيرة تكون المهمة سهلة نوعا ما ،أما في المؤسسات الكبيرة فيجب أن يكون مساعدين ماليين يقدمون المعلومات المالية والمحاسبية في الوقت اللازم للمدير حتى يستطيع اتخاذ القرار السليم.

ولقد جاءت هذه المطبوعة في ستة فصول مرتبطة بطريقة منطقية على النحو التالي:

* المحور الأول: مدخل إلى التسيير المالي.
* المحور الثاني: تحليل القوائم المالية

1. دراسة الميزانية .
2. دراسة حسابات النتائج حسب (الطبيعة والوظيفة)
3. جدول التدفقات النقدية
4. جدول تغيرات الأموال الحاصة.

* المحور الثالث: دراسة التوازنات باستخدام المؤشرات والنسب المالية.
* المحور الرابع: التخطيط المالي من خلال عتبة المردودية واستخداماتها.
* المحور الخامس: الرافعة المالية (الرافعة المالية والرافعة التشغيلية)
* *المحور* السادس: إدارة الأصول المتداولة (المخزون والإئتمان

تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن 18 حيث استعملت المؤسسات المصرفية النسب التي تظهر قدرة المؤسسة على تسديد ديونها وذلك بالاعتماد على الوثائق المحاسبية ومع تطور الصناعة والتجارة اتضح عدم كفاية النسب المالية مما أدى إلى ظهور دراسات أكثر عمق باستعمال نسب أخرى ومقارنتها مع مؤسسات تنشط في نفس القطاع.

إن الأزمة الاقتصادية (1929-1933) كان لها دور إيجابي في تطور وسائل وتقنيات التنبؤ خاصة في تقنية التحليل المالي وتطور عمليات المؤسسات أدى إلى الحاجة في البحث عن وسائل التمويل عن طريق الاستدانة من البنوك وكان السؤال المطروح هل المؤسسة قادرة على تسديد ديونها ومع تزايد حجم المعلومات المالية أدت إلى خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن فيى فترة معينة إلى التحليل الديناميكي وهو دراسة الأداء المالي لعدة فترات أقلها ثلاث سنوات .

**أولا- الوظيفة المالية:**

1. **تعريف الوظيفة المالية:**

هي مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها.

كما تتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون عن وضع خطط للتمويل والحصول على موارد مالية ومن ثمة استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة

،ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات والإجراءات من طرف المسيرين وقاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط له.[[1]](#footnote-2)

1. **التطور التاريخي للوظيفة المالية:**

شهدت الوظيفة المالية عدة مراحل تبعا لحالة المحيط الاقتصادي والمالي :

1. **فترة الثلاثينات:**تميزت بأزمة كساد كبيرة سنة 1929 حيث حدث إفلاس لعدد كبير من المؤسسات فاهتمت الوظيفة المالية على إجراءات الإفلاس وإعادة التنظيم وتوفير السيولة ووضع القواعد المسيرة لأسواق المال.
2. **فترة الأربعينات وبداية الخمسينات:** اهتمت بوجهة النظر الخارجية وركزت على الجانب المؤسسي وتميزت قواعدها بالوصفية.
3. **فترة الستينات:** انتقل التركيز إلى التحليل النظري وإلى عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالأصول والخصوم بالشكل الذي يعظم من قيمة المؤسسة.
4. **فترة الثمنينات:** شكلت قيمة المؤسسة المحور الرئيسي الذي يرتكز عليه التحليل المالي بكل جوانبه.
5. **فترة بداية القرن الحالي:** تغير أسلوب المنافسة إلى استراتيجيات التعاون والتكتل (النمو والإندماج) فركزت الوظيفة المالية على هذه الظاهرة وعلى قواعد سوق المال والأوراق المالية.
6. **أهمية الوظيفة المالية:**

يتوقف حجم وأهمية الوظيفة المالية إلى حد كبير على حجم المشروع فالمشروعات الصغيرة تمارس هذه الوظيفة بصفة عامة من خلال الإدارة المحاسبية بينما تزداد أهمية هذه الوظيفة مع نمو المشروع وبذلك تبرز الإدارة المالية –أي كوحدة مستقلة ذات علاقة مباشرة برئيس مجلس الإدارة من خلال رئيس قطاع المالي.

تختص الوظيفة المالية في بداية نشأتها بمنح الائتمان ومتابعته وقد يتطلب ذلك تحليل ومتابعة المراكز المالية للعملاء الذين يتعاملون مع الشركة لتحصيل مستحقاتها.

ومع كبر حجم المشروع يزداد نشاط الوظيفة المالية ليشمل تقييم ومتابعة المركز المالي والحصول على الإئتمان القصير الأجل، ثم يتطرق الأمر لإتخاذ القرارات المتعلقة بالأصول الثابتة سواء من حيث نوعيتها أو مصادر تمويلها ثم تلك القرارات الخاصة بالتصرف في الأرباح وفقا لسياسات الشركة وظروفها المالية .

يتضح مما سبق أن الوظيفة المالية ضرورية وبصفة خاصة في ظل الحجم الكبير من المشروعات، فقد تسند هذه الوظيفة إلى المحاسبة كما في المشروعات الصغيرة أو تسند إلى إدارة مستقلة وهي الإدارة المالية كما في المشروعات الكبيرة ويعني هذا ضرورة وجود هذه الوظيفة وبأي شكل من التبعية بحيث يمكن استخدام الأساليب الفنية في تحليل المركز المالي وتقييمه وممارسة الأنشطة والمهام بحيث يمكن في النهاية من تعظيم العائد.[[2]](#footnote-3)

ويمكن تلخيص أدوار الوظيفة المالية كالآتي:[[3]](#footnote-4)

* ضمان التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة .
* وضع أسس التخطيط المالي والموازنات التقديرية.
* مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي.
* دفع النفقات والمصاريف وتلقي المستحقات والحقوق عن جميع الأنشطة .
* مساعدة المسيرين في الإدارة العليا على وضع الخطط طويلة الأجل وبناء سياسة مالية تمكن من تنفيذ هذه الخطط وخاصة فيما يتعلق بحيازة الأصول الثابتة ووضع سياسات توزيع الأرباح والسياسة المالية ...الخ.

**ثانيا- تعريف التسيير المالي:**

يعرف التسيير المالي على أنه ذلك المجال من علوم التسيير الذي يهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة ويسعى إلى تحقيق وتطبيق مختلف الأهداف والمخططات المالية ،حيث يستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد المؤسسة ومختلف التنظيمات على الاندماج مع مكونات المحيط المالي.

تنشط المؤسسة وتتطور في بيئة مالية معقدة وغير مستقرة، كلما كبر حجم المؤسسة كلما زاد تعقد واتساع البيئة المالية المحيطة بها مما يحتم على المؤسسة تطوير سلوكها لمواجهة مختلف التغيرات والتأقلم معها من أجل ضمان سيرورتها.[[4]](#footnote-5)

1. **البيئة المالية والأهداف الأساسية للتسيير المالي:**

تحيط بالمؤسسة العديد من العناصر والمؤثرات المالية ،حيث تلعب هذه العناصر أدوار هامة في حياة المؤسسة ،فقد تكون السبب في نمو تطويرها كما قد تكون عامل تدهور واختفائها.

تعرف هذه المكونات بعناصر البيئة المالية ومنها مصادر التمويلللمؤسسة وكذا الإطار القانوني الذي تنشط فيه المؤسسة والمتمثل في الإجراءات والتشريعات القانونية التي تلتزم بها المؤسسة ...الخ

ويمكننا حصر مكونات البيئة المالية للمؤسسة وتمثيلها في الشكل التالي:

شكل رقم 01 المؤسسة والبيئة المالية

**المؤسسة**

المصدر:نفس المرجع السابق،ص12

1. **محتوى التسيير المالي:**

كل عملية تسيير توافق أربع مراحل أساسية :

* التخطيط والتقدير
* إتخاذ القرار
* تنفيذ القرار
* المتابعة والرقابة

فالتسيير المالي يقوم بإعداد الميزانية التقديرية ومخطط تمويل بناءا على معلومات يقدمها نظام الإعلام المحاسبي ثم يتخذ القرار سواء تعلق الأمر باختيار الاستثمارات وطريقة تمويلها بالاحتياجات الاستغلالية وبعد تنفيذ القرارات المتخذة ،تأتي مرحلة المتابعة والرقابة لمعرفة الإنحرافات ومحاولة تصحيحها من خلال التغذية العكسية.[[5]](#footnote-6)

ويمكن تلخيص محتوى التسيير المالي حسب الشكل الموالي:

شكل رقم 02 محتوى التسيير المالي:

Source :j-pjobard,pgrégory,gestion,édition dalloz,paris,1995 ,p18

1. **المسؤوليات العملية للتسيير المالي:** من أجل تحقيق أهداف التسيير المالي هناك خطوات عملية يتولاها المسيرين الماليين .

هذه الخطوات يمكن إظهارها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 03 الخطوات العملية للتسيير المالي

1. التشخيص المالي:

تحديد نقاط القوة والضعف للوضعية المالية ومستوى الأداء المالي

2- القرارات المالية

قرارات الخزينة:

تسيير مالي قصير الأجل

مشاريع الاستثمار:

تسيير مالي طويل

مشاريع التمويل:

ومتوسط الأجل

مواجهة المخاطر:

تسيير المخاطر المالية

المراقبة المالية

المصدر:إلياس بن ساسي ،يوسف قريشي،مرجع سبق ذكره،ص13

1. **التشخيص المالي:** يقوم المسير المالي في هذه المرحلة بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والخروج بنقاط القوة والضعف للحالة المالية وذلك بغية تحضير الحلول المناسبة لتجاوز نقاط الضعف والمحافظة على نقاط القوة.
2. ا**تخاذ القرارات المالية:** بعد معاينة الوضعية المالية للمؤسسة تأتي مرحلة اتخاذ القرارات المالية وتشمل قرارات المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها وقرارات قصيرة الأجل تتضمن تمويل دورة الاستغلال وتسيير الخزينة وقرارات مالية مرتبطة بتسيير المخاطر المالية.
3. **المراقبة المالية:** بعد اتخاذ القرارات المالية وتطبيقها تأتي مرحلة المراقبة المالية ،وذلك بتحديد الانحرافات في التطبيق ووضع الإجراءات التصحيحية من خلال قرارات مالية جديدة وبالتالي ينبغي هيكلة المسؤوليات المالية في إطار الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

**أولا- القوائم المالية**

1. **تعريف القوائم المالية:**

تمثل القوائم المالية الجزء الرئيسي في مكونات التقارير المالية وتمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى المركز المالي والتغيرات التي حدثت عليه في ذات الفترة**.[[6]](#footnote-7)**

القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الإتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج.

والمعايير (IAS/IFRS) تبين الإطار العام لتقديم القوائم المالية وما تتطلبه محتوى كل وثيقة.

فالنظام المحاسبي المالي يبين القوائم المالية الواجب على الوحدة إنجازها سنويا.

إن مجموعة البيانات والقيود المحاسبية الحاصلة في المؤسسة والتي تسجل في دفاترها المحاسبية والتي تنتهي بإعداد ما يعرف بالقوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي والأساسي للمعلومات التي تستخدم في التحليل المالي ،ففي الوقت الذي تعتبر فيه مخرجات النظام المحاسبي أي نهاية المطاف في الدورة المحاسبية فإنها تعتبر بداية الطريق في عملية التحليل المالي، وعليه فإن سلامة العمل المحاسبي وتعبيره الدقيق عن مجريات الأمور وملائمة تطبيق مبادئ المحاسبة وفروضها المختلفة يؤثر على صحة القوائم المالية ودقتها وبالتالي يؤثر على نتائج التحليل المالي.[[7]](#footnote-8)

وتقتضي الإشارة هنا إلى تأكيد أنه كلما كانت المعلومات والبيانات المحاسبية حقيقية كلما كانت النتائج التي يمكن أن نصل إليها في التحليل المالي تتسم بالدقة والشمولية،ولهذا يمكن التأكيد على أن القوائم المالية تعتبر القاعدة الأساسية لانجاز التحليل المالي.

لإعداد وتقديم القوائم المالية يجب أن يأخذ بعين الإعتبار الإطار التصوري لنظام المحاسبة ،هذه القوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات للأعمال لتبسيط والتلخيص والهيكلة.

تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ويتم إصدارها في خلال مهلة أقصاها ستة (06) أشهر التالية من تاريخ إقفال السنة المالية ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن تنشرها المؤسسة.

يتم إظهار المعلومات على القوائم المالية بطريقة دقيقة تتمثل هذه المعلومات فيما يلي :[[8]](#footnote-9)

* تسمية الشركة ،الإسم التجاري رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية .
* طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية ،حسابات مدمجة،حسابات مركبة)
* تاريخ الإقفال.
* العملية التي تقدم بها والمستوى المجبور.

1. **أهداف القوائم المالية:**

إن هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمشروع وأدائه المالي والتغيير في مركزه المالي بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين الذين يتخذون القرارات الاقتصادية كما يشير

كذلك إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تفي احتياجات معظم المستخدمين وقد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى ما يلي :[[9]](#footnote-10)

* حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية.
* إن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة هيكله المالي.
* الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل.
* فائدة المعلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية.
* إن معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية ومعلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل.
* وكما أشار إطار العمل للإعداد وعرض القوائم المالية أن هناك فرضيتين أساسيتين تقوم عليها القوائم المالية هما أساس الإستحقاق وفرض الاستمرارية.

1. **الخصائص النوعية للقوائم المالية :**

من بين هذه الخصائص نجد:[[10]](#footnote-11)

1. **القابلية للفهم:**هي إحدى الخصائص الأساسية للمعلومة الواردة في القوائم المالية لهذا الفرض فإنه من المفروض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.
2. **الملائمة:** لتكن المعلومة مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار ،وتكون المعلومة ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم لتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتها الماضية.
3. **المصداقية:**وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها ،وتتضمن صفة المصداقية الصفات الفرعية التالية :

* العرض الصادق.
* غلبة المضمون الاقتصادي على المشكل القانوني.
* الحيادية.
* الحيطة والحذر.
* تكاملية المعلومات.

1. **التعبير الصادق:** لكي تتصف المعلومات بالمصداقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم انها تصورها أو من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة وتتعرض غالبية المعلومات المالية إلى بعض المخاطر في كونها لا ترقى إلى التعبير الصادق الذي يفهم انها تصوره ،وهذا ليس بسبب التحيز فيها ولكن إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها.
2. **الجوهر قبل الشكل:**

لكي تعبر المعلومات تعبيرا صادقا عن العمليات والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تعبر عنها فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني،إن جوهر المعلومات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر في شكلها.

و- **الحياد:**

يجب ان تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز حتى تتصف بالمصداقية ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة مسبقا.

**ز**- **الإكتمال:**

حتى تتصف المعلومات بالمصداقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

**س**- **القابلية للمقارنة:**يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الاداء كما يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي.

أما بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فتناول الخصائص النوعية كما يبينها الشكل التالي:

شكل رقم (04) الخصائص النوعية للقوائم المالية:

مستخدمين المعلومات المحاسبية

متخذي القرارات وخصائصهم (مثل الفهم والمعرفة المحاسبية )

قيد الحاكم

المنفعة > التكلفة

خصائص متعلقة بالمستخدم

معيار الحاكم

المنفعة للقرار

القابلية للفهم

خصائص أساسية متعلقة بالقرار

مكونات الخصائص الأساسية

خصائص نوعية متفاعلة

الملائمة

الموثوقية

قدرة تنبؤية

قدرة تقييم إرتدادي

توقيت مناسب

القابلية للتحقق

الحياد

صدق في التعبير

قابلية المقارنة

الثبات

الأهمية النسبية

المصدر: رضوان جلوة حنان،مدخل للنظرية المحاسبية،ط02،دار وائل للنشر، الأردن،2009،ص68

1. **مستخدمي القوائم المالية:**

وتشمل ما يلي:

1. المستثمرين الحاليين و المعتملين : و أهم المعلومات المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة هي : [[11]](#footnote-12)

* المعلومات التي تساعد المستثمر في إتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة
* المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية و الحالية و المستقبلية و أي تغيير في أسعار أسهم الشركة
* المعلومات التي تساعد المستثمر في تقيم سيولة الشركة و تقيم أسهم الشركة بالمقارنة مع أسهم شركات أخرى
* المعلومات التي تساعد المستثمر في تقيم كفاءة إدارة الشركة

1. الموظفين : يهتم الموظفين و المجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار و ربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقيم قدرة المؤسسة على دفع مكافأتهم و تعويضاتهم و مزايا التقاعد لهم و توفير فرص العمل [[12]](#footnote-13)
2. الموردون و الدائنون الآخرون : وتعتبر هذه الفئة مصدر للتمويل و الائتمان قصير الأجل ، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال السيولة و التداول كطلك نشاطها و النسب المتعلقة بذلك كمعدلات دوران البضاعة للتأكيد من استمرارية و كفاءة و ربحية الشركة [[13]](#footnote-14)
3. العملاء : يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرار المؤسسة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها و يعتبر العملاء شريان الإرادات و مصدرها حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع و خدمات [[14]](#footnote-15)
4. الحكومة بأجهزتها المختلفة: تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون الضرائب ،كما تحتاج إلى معلومات تساعدها في تحديد الضرائب المختلفة على الشركة ومدى قدرتها على التسديد ومعرفة المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.
5. الجمهور: له اهتمامات مختلفة بالشركات منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها ومنها ما يتعلق بدور الشركات الاجتماعي والتنموي ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات.ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمين في القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن بين الفئات التي يرد ذكرها ضمن الإطار المفاهيمي نجد : إدارة المؤسسة ،المحللون والمستشارون الماليون،السوق المالي،المنافسون...الخ.[[15]](#footnote-16)

ويمكن عرض مستعملي القوائم المالية وفق الجدول التالي:

جدول رقم (01) مستعملي القوائم المالية

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| المستعملون | أنشطتهم | حاجتهم للمعلومات |
| المسيرون | تسيير وإعداد الإستراتيجية | تقييم الذمة والنتائج |
| الحكومة | إعداد ومراقبة الأنظمة والإجراءات الجبائية ،إعداد الاحصاءات الوطنية | نشاطات المؤسسة، توزيع الموارد ومكونات النتائج |
| المستثمرون | الاستثمار | المخاطر الربحية،العائد على الاستثمار |
| المقرضون | تقييم الضمانات المقدمة،تقديم القروض | قدرة السداد |
| الزبائن والموردون | التعاقد مع الزبائن | الاستمرارية/قدرة السداد |
| الموظفون | التعاقد مع المؤسسة،التفاوض حول الأجور والمناصب | الاستمرارية،كفاءة وشرعية المسيرين |
| المراجعون الخارجيون | * التحقق من صحة الصورة الوفية * احترام القواعد المحاسبية والجبائية | حالة الذمة والنتائج |
| الجمهور العريض | تلقي صورة المؤسسة وسمعتها | نشاطات المؤسسة وتطورها،دورها الإجتماعي |

Source : jaen luk siruguet et les autre, le contrôle interne bancaire et la fraude,dunod,paris,2006,p136.

1. **أسس إعداد القوائم المالية**:

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) على عدة أسس واعتبارات عامة يجب الإنطلاق منها عند اعداد القوائم المالية هي:[[16]](#footnote-17)

1. **العرض العادل وتطبيق المعايير المحاسبية:**

يجب على المؤسسة الإفصاح بما يلي:

* أن الإدارة قد توصلت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل للمركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية .
* أن الإدارة طبقت في كافة النواحي المادية المعايير المحاسبية الدولية فيما عدا انها خرجت من معيار معين من اجل تحقيق الافصاح العادل
* تحديد المعيار الذي خلفته المؤسسة وطبيعة هذه المخالفة بما في ذلك المعاملة التي يتطلبها ذلك المعيار مع ذكر السبب الذي يجعل هذه المعاملة مضللة
* الأثر المالي لهذه المخالفة على صافي الربح أو الخسارة المؤسسة أو على الأصول والخصوم أو حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لكل فترة معروضة.

1. **السياسات المحاسبية:**هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية، حيث يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بالسياسات المحاسبية المتبعة بواسطة المؤسسة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحا واضحا لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها.
2. **فرض استمرارية المؤسسة:**

يكون هنا إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة ،ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما لتصفية المؤسسة أو التوقف عن المتاجرة.

**د**- **المحاسبة على أساس الاستحقاق:** يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها ،أي يتم الاعتراف بالإيرادات عند اكتسابها ويتم الاعتراف بالمصروفات عند تاريخ استحقاقها.

**ه**- **القابلية للمقارنة:** يجب الإفصاح عن المعلومات المالية للمقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية وفي حالة تغير أرقام المقارنة يجب الإشارة إلى ذلك في الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

**و**- **مبدأ الحيطة والحذر**: هناك حالات عديدة من عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الظروف قد يواجهها المحاسب عند إعداد القوائم المالية مثل الديون المشكوك فيها ،تقدير العمر الانتاجي لبعض الأصول ،ويعترف بمثل هذه الحالات من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها من خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية.

**ثانيا- دراسة الميزانية:**

هي أهم القوائم على الإطلاق وهي خلاصة التطبيق العملي للمبادئ المحاسبية فهي مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة من اللحظات وذلك من خلال ما تحتويه من موجودات ومطلوبات وحق الملكية، وبتعبير آخر فإن الميزانية ما هي إلا صورة فوتوغرافية لأوضاع المؤسسة المالية في لحظة إعدادها فهي وصف ساكن للمركز المالي للمؤسسة تتألف من جانبين ،جانب تندرج فيه جميع موجودات المؤسسة وجانب آخر يسمى جانب المطلوبات[[17]](#footnote-18).

كما يمكن تعريف قائمة صافي المركز المالي على أنها "كشف شامل بأصول وخصوم المؤسسة يقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمؤسسة بتاريخ معين ".[[18]](#footnote-19)

وعليه فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية أما الخصوم فتصنف إلى رؤوس الأموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية.[[19]](#footnote-20)

مما سبق يتضح أن هناك مفهومان للميزانية نوضحهما من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (05) مفهوم المركز المالي:

SXS

S

مفهوم التكلفة التاريخية

مفهوم مبدأ التكلفة الإستبدالية

تقويم الأصول وفق التكلفة التاريخية من الاستهلاك المقدر لها.

إجراء محاسبي مقبول في (GAAP)

يأخذ بقاعدة الحيطة والحذر لأن المحاسبة وفق هذا المفهوم تنسجم مع غرض استمرارية المشروع والموضوعية

تقوم الأصول وفق التكلفة الإستبدالية أو صافي القيمة القابلة للتحقيق

نادر تحقيقه وتطبيقه لأنه لا ينسجم مع (GAAP)

ينتشر تطبيقه في المؤسسات المالية والاستثمارية

تزداد أهميته في ظل ظروف التضخم

المصدر: يوسف محمد جربوع وسالم عبد الله حسن، المحاسبة الدولية،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن،2002،ص100

1. **دور قائمة المركز المالي**:

لا شك أن الميزانية تلقى كثيرا من الضوء على وضع المؤسسة ومركزها حيث تقدم معلومات يتم استخدامها بواسطة أطراف مختلفة وفي أغراض متباينة لعل من أهمها تقييم العائد على الاستثمارات وتحليل العلاقة بين بنود الأصول المختلفة وكذلك تحديد سيولة المؤسسة ومدى مقدرتها على سداد التزاماتها فقائمة المركز المالي أو الميزانية تقدم بيانات عن مدى ما يتوفر لدى المؤسسة من سيولة في الفترة القصيرة.

الالتزامات التي ينبغي تواجدها في المؤسسة في المستقبل، ومصالح الدائنين وحقوق الملاك، والاتجاهات المختلفة لتطور تلك العناصر وهي البيانات التي تعني الاحتياجات المختلفة لمستخدمي القوائم المالية وتتيح لهم أيضا دراسة مرونة المركز المالي للمؤسسة معبرا عنها في قدرة المؤسسة على اتخاذ الإجراءات الفعالة لتحسين مركزها المالي ،وفي توقيت التدفق النقدي حتى تتمكن المؤسسة من تخطيط التدفقات النقدية التي تمكنها من مواجهة احتياجاتها النقدية والاستغلال الاقتصادي لمواردها النقدية المتاحة.[[20]](#footnote-21)

1. **النقاط الهامة:**

ويمكن أن نلخصها فيما يلي:[[21]](#footnote-22)

* المؤسسة لها الاختيار بين أن تبين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية أو إظهار الأصول والخصوم حسب درجة سيولتها فإعداد الميزانية يتطلب إظهار الأصول الجارية التي يمكن للمؤسسة بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال وكذا الأصول التي يتم اقتناؤها بغرض المتاجرة بها في المدى القصير بالإضافة إلى الخزينة التي تتمتع بسيولة مالية يعني غير مجمدة أو مودعة لأجل طويل.

أما الأصول غير الجارية فتتمثل في الأصول الثابتة العينية والمعنوية والمالية.

في المقابل الخصوم الجارية تتمثل في الالتزامات الواجب على المؤسسة أن تدفعها خلال دورة الاستغلال أما الخصوم طويلة الأجل فإنها تصنف ضمن الخصوم غير الجارية.

هذا التصنيف يعتبر إلزامي إلا إذا كان توضيح الأصول والخصوم حسب السيولة يؤدي إلى الصدق والموضوعية.

* الميزانية يمكن إظهارها إما في شكل قائمة أو في شكل جدول .

1. **مكونات الميزانية:**
2. **الأصول:**

حتى يوصف البند بأنه أصل يجب أن تتوفر فيه الخصائص التالية:[[22]](#footnote-23)

* يجب أن يوفر الأصل المنفعة الاقتصادية المستقبلية يمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.
* أن تكون المنشأة قادرة على الحصول على المنافع في الأصل، وتضع أو تقيد فرصة حصول المنشآت الأخرى على تلك المنافع.
* أن يكون الحدث الذي يوفر للمؤسسة الحق غي الحصول على تلك المنافع يكون في الأصل الذي قد حدث فعلا.
* لا تعتبر عملية تقدير القيمة أصلا أو التزاما بل تعدل القيمة المحولة لأصل ما لكنها ليست مستقلة عن ذلك الأصل ذو الصلة،وللأصول سمات تساعد في التعرف عليها فهي قابلة للتداول وقابلة للتطبيق قانونا. ولها عائد اقتصادي مستقبلي وتلك الإمكانات هي التي تجلب النقد في النهاية للمؤسسة وتؤكد مفهوم الأصل.
* **الأصول غير الجارية :** هي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية وتتمثل هذه الأصول في العناصر التالية:[[23]](#footnote-24)
* التثبيتات غير المادية (المعنوية) مثل العلامات التجارية ،فارق الاقتناء...
* التثبيتات المادية مثل الأراضي،المباني...الخ
* التثبيتات في شكل امتياز
* التثبيتات الجاري إنجازها
* التثبيتات المالية مثل سندات المساهمة،سندات مثبتة أخرى الخ
* ا**لأصول الجارية:** هي الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين إقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة ،والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة بالإضافة إلى السيولات التي لا تخضع استعمالها لقيود وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:
* المخزونات: مثل البضائع ،المواد الأولية،منتجات قيد التنفيذ....
* الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة مثل المدينون ،أوراق القبض...
* الموجودات وما يماثلها مثل القيم القابلة للتوظيف، أشباه الخزينة....

1. **الخصوم:** وهي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن التزامات الحالية للمؤسسة معينة،بنقل أو تحويل أصول أو توفير الخدمات للأصول الأخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية ويضم العناصر التالية:[[24]](#footnote-25)

* **الأموال الخاصة:**هو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها، وتتمثل في كل من رأس المال الصادر ،العلاوات ،الاحتياطات،فارق التقييم،فارق إعادة التقييم،فارق المعادلة، الترحيل من جديد، نتيجة السنة المالية.
* **الخصوم غير الجارية:** هي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية الاستغلالية للمؤسسة والتي لا تتحقق خلال اثني عشر شهر ،وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات وقروض مالية حتى لو استحقت خلال 12 شهرا.
* **الخصوم الجارية:** هي التزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال وتتضمن العناصر التالية:
* الذمم الدائنة مثل الموردون،العاملون...
* القروض قصيرة الأجل.

**ثالثا- دراسة حسابات النتائج:**

يطلق على هذه القائمة عدة أسماء مختلفة فبجانب قائمة الدخل هناك من يطلق عليها اسم قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل.

وهي قائمة تمثل عناصر الإيرادات والمصروفات أي أنها تعبر عن نتيجة أعمال الشركة (ربح أو خسارة).

تعد قائمة الدخل بطريقة توضح جميع إيرادات المؤسسة وما يقابلها من نفقات وتكاليف سواء الناتجة عن النشاط الفعلي للمؤسسة أو أنشطة أخرى تحقق إيرادات للمؤسسة. كما يمكن الاستدلال من كشف الدخل على حجم الأرباح المحتجزة ونسب توزيع الأرباح لحملة الأسهم العادية.[[25]](#footnote-26)

تعتبر قائمة الدخل من القوائم التي بدأ ينظر إليها باهتمام متزايد، لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي ،إذ تقوم بتحقيق المميزات التالية:[[26]](#footnote-27)

* التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة (ربح أو خسارة).
* التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل.
* التعرف على كفاءة الإدارة، في أدائها المالي،ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء.
* معرفة ربحية السهم الواحد.
* معرفة إمكانية توزيع أرباح الملاك.
* تحديد أسعر الأسهم من خلال معرفة نتيجة قائمة الدخل .
* التعرف على مقدار الضريبة على الدخل الواجب دفعها.

1. **المبادئ التي تحكم جدول حسابات النتائج:**

هناك العديد من المبادئ حيث نجد:[[27]](#footnote-28)

* **مبدأ الحيطة والحذر:** إذ يتم تقييم المخزون بالتكلفة .
* **مبدأ مقابلة التكاليف بالإيرادات :** إذ يتم مقابلة تكاليف الدورة بإيراداتها وهذا ما يجب أن تتضمنه قائمة الدخل.
* **مبدأ الاستحقاق:** إذ يكون على أساس القيد هو استحقاق النفقة والايراد.
* ومثل الميزانية العمومية فإن حسابات النتيجة أو ما يعرف بقائمة الدخل تقتضي توفر بعض الشروط فيها لجعل مناسبة لأغراض وأهداف التحليل المالي إذ بالإضافة لشروطها الشكلية لا بد أيضا من مراعاة مبدأ الأهمية النسبية ومبدأ الإفصاح الكامل سواء في تبويبها أو دمج عناصرها وذلك لتحقيق ما يلي:[[28]](#footnote-29)
* الإفصاح عن الإيرادات حسب مصادرها مما يتطلب إظهار إيرادات المؤسسة التشغيلية عن إيرادتها العرضية وهذا يستدعي أيضا تكامل المصروفات والنفقات الأخرى، فيما إذا كانت تشغيلية أو أخرى.
* الإفصاح عن كل من مجمل الربح وصافي الربح التشغيلي في بندين مستقلين قبل الوصول إلى صافي الربح العام الذي يخضع للضريبة.
* يمكن للمؤسسات إعداد هذا الكشف حسب الطبيعة وحسب الوظيفة وهي كما يلي:[[29]](#footnote-30)
* حساب النتائج حسب الطبيعة: يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الإهتلاكات،مشتريات البضائع المباعة...الخ) وهو ما يسمى مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي من الإستغلال.
* حساب النتائج حسب الوظيفة: يقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب الوظائف في المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعر التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية والمالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية من أجل إعداد هذه القائمة فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (حصص الإهتلاكات،مشتريات البضائع المباعة...الخ)إلى أعباء حسب الوظيفة.

1. **عناصر قائمة الدخل:**

وتنقسم إلى:

* **النواتج:** ويقصد بها زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخلات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.
* **الأعباء:** وتعرف بأنها " انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخرجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة.

**ج- معلومات يجب إظهارها في جدول حساب النتائج:**

وتتمثل فيما يلي:[[30]](#footnote-31)

* مثل الميزانية المعيار المحاسبي (IAS1) لا يبين أي شكل لتقديم جدول حساب النتائج ولكن يقدم قائمة العناصر التي يحتويها.
* تحليل الأعباء حسب طبيعتها بما يسمح بتحديد النتائج الوسيطة .
* نواتج الأنشطة العادية.
* النواتج المالية والأعباء المالية.
* أعباء المستخدمين
* الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
* مخصصات الاهتلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول العينية.
* مخصصات الاهتلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول غير المادية.
* نتائج الأنشطة العادية.
* العناصر غير العادية للنواتج والاعباء.
* النتيجة الصافية لفترة قبل التوزيع.
* بالنسبة للشركات الأسهم ،النتيجة الصافية للسهم.

وهناك معلومات أخرى يجب إظهارها إما في قائمة الدخل أو في الملحق

* حسب المعيار المحاسبي (IAS1) فإن المؤسسات التي تصنف الأعباء حسب الوظائف يجب عليها تقديم معلومات إضافية عن طبيعة هذه الأعباء بما فيها مخصصات الاهتلاكات وكذا مصروفات المستخدمين .
* تحليل نواتج النشاطات العادية.
* بالنسبة للشركات الأسهم مبلغ نصيب السهم في الأرباح المقترحة والنتيجة الصافية للسهم.
* النواتج والأعباء المتأتية عن النشاط العادي ذات الحجم أو الطبيعة أو التأثير التي يتطلب أخذها بعين الاعتبار من أجل شرح مهارات الوحدة للفترة،تقدم ضمن تصنيفات نوعية حساب النتائج مثل (تكلفة إعادة الهيكلة، النقص الاستثنائي للمخزون...الخ).
* النتيجة الاستثنائية التي تنشأ عن النواتج والأعباء المتعلقة بالأحداث أو التعاقدات التي ترتبط بالنشاط العادي ولها صفة استثنائية مثل الكوارث والغير متوقعة.
* النتيجة تأخذا بعين الاعتبار الأعباء والنواتج التي نشأت خلال نفس الفترة حتى لو ظهرت بين تاريخ إقفال السنة المالية وتاريخ إعداد القوائم المالية.
* كذلك الأحداث التي تظهر بعد الإقفال والتي ترتبط بحالات حدثت في تاريخ الإقفال تتطلب تعديلات لما يكون ذلك سيساهم في تقديم معلومات تسمح بتقدير جيد للأصول أو الخصوم الموجودة في تاريخ الإقفال.
* **رابعا:جدول التدفقات النقدية**

تشكل قائمة التدفق النقدي جزءا مكملا للقوائم المالية التي تعدها منشآت الأعمال،وتعرض هذه القائمة حركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة من خلال توليد واستخدام النقدية سواء من عملياتها التشغيلية أو العمليات الأخرى مثل العمليات الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة وهناك عدة تعاريف لقائمة التدفقات النقدية من أهمها:

* **التعريف الأول:** "هي عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات الداخلة واستخدامات التدفقات الخارجة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة،هذه القائمة تظهر فقط الحالة المالية في الأجل القصير وتقدم ملخص التدفقات النقدية للتشغيل والاستثمار والتمويل بصورة تؤدي إلى توفيقها مع التغيير في النقدية والنقدية المعادلة خلال الفترة."[[31]](#footnote-32)
* **التعريف الثاني:** يوصف كشف التدفق النقدي بأنه الوصل بين كشف الدخل والميزانية وأن الغرض الأساسي من هذا الكشف هو تحديد التدفقات الداخلة والخارجة خلال فترة مالية محددة."[[32]](#footnote-33)
* **التعريف الثالث:** "هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة ،ويعتبر كجدول قيادة في يد الإدارة العليا تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه او النمو وغيرها.[[33]](#footnote-34)
* **التعريف الرابع:**"هي قائمة تعرض المتحصالات النقدية (المقبوضات) والمدفوعات النقدية وصافي التغيير في النقدية من ثلاثة أنشطة رئيسية هي :أنشطة التشغيل،أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل لمؤسسة اقتصادية خلال فترة زمنية معينة محددة بصورة تؤدي إلى التوفيق في النقدية في أو الفترة وآخر الفترة "[[34]](#footnote-35).

ويتضمن هذا الجدول على ما يلي:[[35]](#footnote-36)

* الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال): تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليس لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار.
* الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار): تتضمن المبلغ المدفوع من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك تحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.
* الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل): وتشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة قروض ورأس المال سواء بالنقصان أو الزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركات التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

وتقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[[36]](#footnote-37)

1. **الطريقة المباشرة:**

تتمثل في:

* تقديم العناوين الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (زبائن، موردون...) قصد إبراز تدفق مالي صافي.
* تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل الضرائب للفترة المقصودة والشكل الموالي يبين العناصر المكونة المعدة بطريقة مباشرة

شكل رقم (06) العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية المعدة بموجب الطريقة المباشرة.

المبيعات النقدية

(-) النقد المدفوع للعملاء

(=) مصروفات التشغيل النقدية

النقدية المحصلة من العملاء

يضاف

صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار

النقد المحصل من بيع الموجودات

(-) النقد المدفوع لشراء الموجودات

صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل

يضاف

النقد المحصل من إصدار الأسهم والسندات

(+) النقد المحصل من أ.د مصرفية

(-) النقد المدفوع للإطفاء السندات

(+) النقد المدفوع عن توزيعات الأرباح النقدية

رصيد النقدية بداية العام

يساوي

رصيد النقدية نهاية العام

المصدر: منير شاكر وآخرون،التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن،2005،ص148

1. **الطريقة غير المباشرة:**

تتمثل

في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

* أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة .
* التغيرات أو التسويات (ضرائب مؤجلة )
* التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل وتقديم هذه التدفقات كل على حدا

والشكل الموالي يبين العناصر المكونة لقائمة التدفق النقدي:

شكل رقم (07) العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية المعتمدة على الطريقة غير المباشرة

/

صافي الربح وفقا للأساس الاستحقاق

يضاف

الاهتلاك

يطرح

مكاسب بيع الأصول الرأسمالية

صافي الربح التشغيلي النقدي قبل التغيرات النقدية في بنود رأس المال العامل

يضاف

* النقص في الأصول المتداولة
* الزيادة في الخصوم المتداولة

يطرح

* الزيادة في الأصول المتداولة

النقص في الخصوم المتداولة

صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل

صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار

صافي التدفق النقدي من العمليات التمويلية

صافي التدفق النقدي خلال العام

+ رصيد النقدية أول المدة

=رصيد النقدية آخر المدة

يضاف

المصدر: نفس المرجع السابق،ص149

أما الشكل الموالي فيبين العناصر الأساسية المكونة لقائمة التدفق النقدي

شكل رقم (08): العناصر الأساسية المكونة لكشف التدفقات النقدية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

**قائمة التدفقات النقدية**

المصدر :عدنان تايه النعيمي،أرشد فؤاد التميمي،مرجع سبق ذكره،ص27

1. **أهمية إعداد قائمة التدفق النقدي:**

إن حصيلة الأرباح المحاسبية المعروضة في قائمة الدخل تؤثر عليها التعليمات والأغراض المحاسبية وخاصة في اختيار الطرق الخاصة بحساب الاهتلاك وتقدير كلفة المخزون،إن ذلك معناه أن المشروع لا يتمكن من ناحية السيولة النقدية من تسديد التزاماته من الأرباح المحاسبية لأن صافي الربح المحسوب وفق الأسس المحاسبية قد لا يكون ربحا نقديا سائلا، فمثلا إن شراء أصل طويل الأجل أو أصل متداول كالأبنية أو البضاعة بالنقد بسبب نقص السيولة النقدية يعد تدفق نقدي خارج ويظهر في قائمة التدفق النقدي، ولكن إذا تم شراء البناية مقابل إصدار أسهم فهنا لا تعتبر العملية نقدية، ولا ينتج عنها أي أثر نقدي وبالتالي لا تعتبر تدفق نقدي خارجا او داخلا.[[37]](#footnote-38)

وهناك عناصر أخرى تتمثل فيما يلي:[[38]](#footnote-39)

تأتي أهمية التدفق النقدي من الدور الذي تلعبه في توفير معلومات وعلى الأخص تلك التي لا تظهر في القوائم المالية الرئيسية وتأتي تلك الأهمية من خلال الجهات التي يهمها الحصول على المعلومات التي توفرها القائمة وهذه الجهات هي:

* إدارة المؤسسة: فيما توفره قائمة التدفقات النقدية من معلومات يمكن لإدارة المؤسسة من تقييم الأداء فيما اتخذته من قرارات استثمارية من عمليات الشراء والبيع إضافة لما يمكن أن تتخذخ مستقبلا من قرارات بحيث تظهر هذه القائمة الوضع النقدي في لحظة معينة بدلا من الافتراض والتوقع العشوائي.
* المستثمرون والمقرضون: وتساعد قائمة التدفق النقدي في الإجابة على أسئلة المستثمرين والمقرضين مثل قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المطلوبة من دفع المستحقات وغير ذلك.
* تساعد محللي القوائم المالية في تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة تعهداتها عندما يحين موعدها أي تساعد في تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة السيولة و مقدرتها على استرداد ديونها.
* تعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة في تقييم مدى مقدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها حيث تستخدم المعلومات المعلومات التاريخية للتدفق النقدي كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى تأكد تحقق التدفقات النقدية المستقبلية.
* تزيد من القدرة على مقارنة التقارير المتعلقة بالأداء التشغيلي لمختلف المنشآت وذلك لأن قائمة التدفقات النقدية تستبعد تأثير استخدام المعالجة المحاسبية المختلفة لنفس العمليات والاحداث.

وتفيد في التحقق من دقة التقييمات السابقة للتدفقات النقدية المستقبلية وتفحص العلاقة ما بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

* تقدم معلومات التدفقات النقدية تؤثر على متخذ القرار بعدة طرق على سبيل المثال إذا استطاعت المؤسسة المنتظمة أن تجلب أموال أكثر من إستخدامتها فإن المستثمر سيقيم المنشأة بأهمية أكثر من قيمة موجوداتها ومعداتها.
* مساعدة الدائنين لمعرفة هل لدى المؤسسة نقدية كافية لدفع ديونها الخارجية
* مساعدة المستثمرين والدائنين والإداريين ومستخدمي القوائم المالية لتقييم مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها غير المتوقعة.

1. **خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:**

إن تحضير قائمة التدفقات النقدية يتضمن الخطوات التالية:

* إن الخطوة الأولى في إعداد قائمة التدفق النقدي هي تحديد العناصر المولدة للنقدية والعناصر التي تستهلك النقدية.
* الخطوة الثانية يستخرج التغيير في الحسابات التي تشكل تدفق نقدي داخل أو الاستخدام الذي يشكل تدفق نقدي خارج.
* استخراج صافي التدفق النقدي لكل نشاط من الأنشطة وهي الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.
* تحديد صافي التدفق للسنة المالية من خلال تجميع صافي التدفقات النقدية للأنشطة المذكورة بعد إضافة مقدار النقد في أول المدى هذا و يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية للمشروع بطريقتين إذا يتم إعداد قائمة التدفق النقدي على أساس مبدأ المقارنة بين الأرصدة عناصر الميزانية في بداية المدة مع الرصيد نفسه في نهاية المدة و تأثير هذه العناصر على النقد ، و يمكن حساب قائمة التدفق النقدي من خلال معرفة العلاقة بين المقبوضات النقدية و المدفوعات النقدية خلال السنة المالية المطلوبة

1. **أوجه الإختلاف بين الطريقة المباشرة و غير المباشرة**

و يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي

جدول رقم (2) :أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أوجه الاختلاف | الطريقة المباشرة | الطريقة غير المباشرة |
| 1. المعلومات التي يتم الإفصاح عنها | يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية | يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة على أساس الاستحقاق (صافي الدخل) والبيانات المعدة على أساس نقدي (التدفقات النقدية من التشغيل) |
| 1. الهدف | إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل وكذلك أوجه استخدامها الأساسية | إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل |
| 1. معالجة البيانات | تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات والمصروفات إلى تدفقات نقدية وذلك بأخذ كل مصروف أو إيراد رئيسي على حدة ومعالجته بالتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة المرتبطة به | تحويل صافي الدخل إلى التدفقات النقدية بالأخذ بالحسبان المصروفات غير النقدية والأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة الإستثمار والتمويل وكذلك التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة |

المصدر: بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة،دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي (EDIMMA) الوادي،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،تخصص محاسبة،جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر،2012،ص32

**خامسا- جدول تغيرات الأموال الخاصة :**

و يعرف على أنه:

* حيث أن معظم المؤسسات كانت تقدم ضمن الملحق جدول يبين تطور الأموال الخاصة ، بينما المعيار (IAS1 الفقرة 86) جعل في هذه الوثيقة وحدة مستقلة ضمن القوائم المالية يتم من خلالها تحليل التغيرات المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الفترة
* قائمة تغيرات الأموال الخاصة تقدم المعلومات الواجب إدراجها و المتعلقة بالحركات المرتبطة بـ:
* النتيجة الصافية للفترة
* كل عناصر النواتج و الأعباء ، الأرباح و الخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة
* تأثير تغيرات الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة
* النتيجة الإجمالية للفترة و التي تناسب مجموع العناصر السابقة
* العمليات الخاصة بزيادة و نقصان الأموال الخاصة
* توزيع النتيجة و المخصصات المقررة خلال الفترة

1. **الأهداف الأساسية من المعلومات المتعلقة بتغيرات الأموال الخاصة :**

* تحديد مجموع النتائج الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال الفترة
* تغير الأموال الخاصة بين تاريخي الإغلاق و الذي يبين بصفة عامة هذه النتيجة
* تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة والمتمثلة في التعاقدات مع المساهمين وهي:
* تغيرات رأس المال النقدي المتتالي عن إصدار الأسهم .
* تحويل الالتزامات للأسهم.
* علاوات الإصدار،الإدماج والمساهمات.
* علاوات الإصدار الناتجة عن زيادة رأس المال النقدي أو عن تحويل الإلتزامات.
* المعيار (IAS الفقرة 37) يبين بأن تكاليف التعاقدات الخاصة بالأموال الخاصة إذا كانت هذه المصروفات مرتبطة مباشرة بالتعاقد وإذا كان بالإمكان تفاديها بدون هذا التعاقد ،هذه المصروفات تحمل لعلاوة الإصدار بينما تكاليف التعاقد تحمل على الأموال الخاصة

تعد النسب المالية من الأدوات التقليدية الكمية في التحليل المالي ويعود تاريخ استخدامها لأغراض تقييم الأداء المالي للشركة إلى منتصف القرن التاسع عشر ،فالمحلل المالي من خلال هذه النسب يدرس العلاقات المختلفة بين فقرات الكشوفات المالية وعند نقطة زمنية محددة ،الغرض من هذه العلاقات هو توفير نافذة على نتائج أعمال الشركة وظروفها المالية.

**أولا- ماهية النسب المالية:**

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.[[39]](#footnote-40)

يتضح من تعريف النسب المالية أن مفهوم النسب هي الأساس في الدراسة قيم الفقرات الواردة في القوائم المالية بهدف إضفاء المعنى والدلالة بها لتعكس أداء الشركة.

النسب المالية هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة ،وتسمى النسبة المرجعية وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف أي أن النسبة أو المعدل يقيسان العلاقة الكمية بين قيمتين ،وبذلك يمكن الحكم على الموقف موضع البحث وهذا ما توفره النسب المالية.[[40]](#footnote-41)

يقصد بها "العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة،حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الإعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد،وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى تتمكن من الوصول إلى صورة معينة من الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.[[41]](#footnote-42)

تعرف على أنها "علاقة متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة ،وهذا يعني أن هناك عدد لا نهائي منها ،وتجدر الإشارة إلى أنه جوهريا ليس للنسب المحسوبة معنى مهما كانت طبيعتها لتعطي حكما موضوعيا إلا أذا قورنت مع:[[42]](#footnote-43)

النسب المماثلة لسنوات سابقة لنفس المؤسسة لتتبعها في الزمن بغرض إظهار اتجاه الظاهرة المدروسة.

نسب نموذجية تحددها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى لتحقيقها.

متوسط نسب القطاع الذي ينتمي إليه المؤسسة وخصائصه.

**أنواع النسب المالية:**

من أهم النسب المالية الرئيسية التي يجب أن يركز عليها المحلل المالي نذكر ما يلي:

**نسب الهيكلة:** وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول أو نسبة أحد عناصر الموجودات الثابتة إلى مجموع الاصول الثابتة، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم ويمكننا وضع هذه النسب لعناصر من جانب الأصول وعناصر من جانب الخصوم وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة.[[43]](#footnote-44)

وأهم النسب التي تساعد على دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة نجد نوعين من نسب الهيكلة:

**هيكلة الأصول:**

ترتبط بطبيعة نشاط المؤسسة وبقطاعها الإقتصادي وكذلك تتعلق بمديونية المؤسسة واستقلاليتها والإستعمال الجيد لأموالها.

وتحسب كما يلي:

نسبة الاصول الثابتة = الاصول الثابتة / مجموع الأصول.

نسبة قيم الاستغلال = قيم الاستغلال / مجموع الأصول.

نسبة القيم غير الجاهزة = القيم غير الجاهزة / مجموع الأصول.

نسبة القيم الجاهزة = القيم الجاهزة / مجموع الأصول.

ن**سب هيكلة الخصوم:** تبين المصادر التي استخدمتها المؤسسة لتمويل استخداماتها خلال فترة معينة والهدف من حسابها البحث عن الوضعية المثلى لتمويل هذه الاستخدامات وهي كما يلي:

نسبة الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم حيث أنه كلما ارتفعت هذه النسبة نجد أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.

نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل = مجموع الديون طويلة ومتوسطة الاجل / مجموع الخصوم

نسبة الديون قصيرة الاجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

**ج- نسب السيولة:** يقصد بها تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمؤسسة إئتمان قصير الأجل .[[44]](#footnote-45)

وفيما يلي عرض لأهم هذه النسب وأكثرها شيوعا:

**نسبة السيولة العامة :** تبين هذه النسبة كيفية التحول التدريجي للأصول المتداولة إلى سيولة بهدف تغطية الإلتزامات المالية قصيرة الاجل وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = مجموع الاصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

ويمكن ان تأخذ هذه النسب الحالات التالية:

نسبة السيولة العامة = 1 وهذا يعني أن المؤسسة لديها رأس مال عامل الصافي معدوم

نسبة السيولة العامة أكبر من 1 فهي في وضعية حرجة وسيئة وخطيرة وعلى المؤسسة أن تراجع هيكلها المالي وذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو رفع رأسمالها الخاص أو تخفيض ديونها قصيرة الأجل وزيادة أموالها المتداولة.

نسبة السيولة العامة أقل من 1 أي أن رأس المال العامل موجب ووضعية المؤسسة جيدة.

**نسبة السيولة المختصرة:** تبين لنا هذه النسبة مدى إمكانية تغطية الديون قصيرة الأجل للاصول المتداولة مستبعد منها قيم المخزونات التي لها سيولة غير جيدة من القيم القابلة للتحقيق وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة المختصرة = القيم غير الجاهزة + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل.

وتكون هذه النسبة محصورة بين 0.3 كحد أدنى و 0.5 كحد أقصى وهو حد الضمان.

نسبة السيولة الحالية : وتسمى أيضا بالسيولة الفورية وهي تسمح لنا بإجراء المقارنة بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

**د- نسب النشاط:**

وتسمى ايضا نسب إدارة الموجودات وتقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج اكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق أكبر حجم من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن وتتضمن نسب النشاط جميعها المقارنة بين صافي المبيعات وجميع الاستثمارات في مختلف أنواع الموجودات ، مع التركيز على ذلك الجزء من الموجودات ذات الصلة الأكثر تحقيقا للمبيعات خاصة المؤسسات التجارية.

وتقوم نسب النشاط على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة ومدينين وموجودات ثابتة وتعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن.[[45]](#footnote-46)

ومن أهم نسب النشاط نجد:

معدل دوران الأصول غير الجارية : ويعتبر مؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها غير الجارية (الثابنة) لتوليد حجم معين من المبيعات ويحسب كما يلي:

معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول غير الجارية

معدا دوران الأصول الجارية: تقيس قدرة إدارة المؤسسة على تنشيط دورة الاستغلال ،كما يمكن الحكم على حجم الاستثمار في دورة الاستغلال من خلال الحكم على هذا المعدل.

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال خارج الرسم /مجموع الأصول الجارية

تعكس المعدلات السابقة السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحصيل حساباتها المدينة وتصريف مخزوناتها ويمكن تحليل النسب السابقة من خلال:

معدل دوران المخزون : وتعبر عن عدد المرات التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات كلما إنخفض هذا المعدل دل على أن المؤسسة تعاني من بطئ في تصريف مخزوناتها وهو ما يؤدي إلى تجميد جزء من الأموال على شكل المخزون ويحسب كما يلي:

معدل دوران المخزون = رقم الأعمال خارج الرسم / متوسط المخزون

متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة )/2

معدل فترة التخزين = 365 أو 366 / معدل الدوران

وتستعمل عادة هذه النسب إذا لم يجد المحلل الخارجي معلومات دقيقة تبين حركة المخزون بشكل مفصل أما إذا كان من الممكن الحصول على هذه المعلومات تصبح معدلات المخزون تحسب كما يلي:

معدل دوران المخزون = تكلفة شراء البضائع المباعة / متوسط المخزون من البضاعة

ونلاحظ من هذه المعادلة ما يلي:

إستعملت تكلفة شراء البضائع المباعة وليس المبيعات وذلك لأن المقام (البضاعة ) مقيم بالتكلفة وذلك تطبيقا لمبدأ الإستقرار في طرق الحساب ولكن إذا تعذر الحصول على التكلفة يمكن استعمال المبيعات نفسها بالرغم من زيادتها على التكلفة بمقدار الأرباح المحققة.

استعمال معدل البضاعة وهو حاصل جمع البضاعة أول المدة وآخر المدة مقسوما على 2 وإذا تعذر الحصول معدل البضاعة يمكن استعمال رصيد البضاعة آخر المدة بدلا من ذلك.

معدل دوران الحسابات المدينة : وينظر لمعدل دوران الحسابات المدينة من خلال عدد المرات التي تدور بها هذه الحسابات أي من خلال عدد المرات التي تحصل فيها هذه الحسابات من المدينين ويعاد تكوينها من خلال التسليف لهم مرة أخرى كما ينظر لها من خلال عدد الأيام اللازمة لتحصيل الرصيد القائم منها لحظة معينة، إذا افترضنا عدم تغذية هذا الرصيد بالتسليف من جديد.

معدل دوران المدينون = صافي المبيعات الآجلة السنوية داخل الرسم / معدل رصيد الحسابات المدينة(رصيد نهاية الفترة المالية )

متوسط فترة التحصيل من العملاء = 360أو365 /معدل دوران المدينون

معدل دوران الحسابات الدائنة: تعبر عن الآجال الممنوحة من طرف الموردون بالنسبة للمؤسسة وهي بمثابة تمويل قصير الأجل وتحسب كما يلي:

صافي المشتريات الآجلة السنوية داخل الرسم

معدل رصيد الحسابات الدائنة (رصيد نهاية الفترة المالية)

معدل دوران الدائنون =

متوسط فترة التسديد = 360 أو365 / معدل دوران الدائنون

**ه- نسب المديونية:**ويطلق على مجموعة النسب هذه أيضا نسب إدارة المديونية وتقيس المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الإعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها ،هذا ويولي كل من المالكين والمقرضين اهتماما خاصا بهذه المجموعة من النسب لأهميتها الخاصة لهم.

وبذلك فإن نسب التحليل المالي التي تقيس المديونية تبين للدائنين درجة الأمان التي تتمتع بها مديونيتهم وقدرة المشروع على الوفاء بهده الديون ويمكن قياس نسب المديوينية بالمؤشرات التالية:[[46]](#footnote-47)

نسب المديونية (الملائمة العامة): وهي تلك النسبة التي تقيس إجمالي الديون والإلتزامات المترتبة على المشروع مقارنة بإجمالي الأصول، وتبين لنا هذه النسبة مصادر التمويل الخارجية الممولة بالإقتراض (السندات + القروض المصرفية طويلة الأجل) إلى إجمالي أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة :

**نسبة المديونية = مجموع الديون /مجموع الأصول**

وتعد هذه النسبة مؤشر مهم لأنها تحدد هامش الأمان للمقرضين فهي تبين نسبة اعتماد المشروع على أموال الغير في تمويل أصوله.

ونذكر هنا أنه كلما زادت هذه النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الاقتراض من جديد ولذلك يفضلون انخفاض هذا المؤشر لرفع هامش الأمان.

نسبة الاستقلالية المالية: وتقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى الأموال الخاصة ،وبالتالي تحديد درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقارنة بالمصادر الداخلية وتحسب بالعلاقة التالية:

**نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون**

نسبة القدرة الإجمالية على الوفاء: تقيس هذه النسبة مقدار الأموال التي يلتزم بها المشروع اتجاه الدائنين وعلاقة هذه الالتزامات بالأموال التي يقدمها المالكون ويكون ذلك من خلال استخدام النسبة التالية:

**القدرة الإجمالية على الوفاء = إجمالي الديون / حق الملكية**

ويقصد بإجمالي الديون (الخصوم المتداولة + الديون متوسطة وطويلة الأجل)، أما حق الملكية فيشمل (رأس المال المدفوع + الاحتياطات الرأسمالية والإدارية + الأرباح المحتجزة +علاوة الإصدار +المخصصات).

وتقيس لنا هذه النسبة قدرة ومتانة المشروع على الوفاء بإلتزاماته بعد المقارنة نتيجة السنة مع المشاريع المماثلة.

نسبة الإجمالي الديون طويلة الأجل إلى رأس المال الدائم: وتقيس هذه النسبة مقدار مساهمة الديون طويلة الأجل في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

إجمالي الديون طويلة الأجل

رأس المال الدائم

نسبة د.ط.الأجل إلى رأسالمال الدائم=

والديون طويلة الأجل تشمل القروض المصرفية طويلة الأجل والسندات أما رأس المال الدائم فهو عبارة عن (حق الملكية + الديون طويلة الأجل)

**و- نسب الربحية:** ربحية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، فهي تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية لذا نجد ان نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض المشاريع التي تحقق أرباح أكبر بكثير من تلك التي لا تحققها.

وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس من خلالها ربحية المشروع وتقسم نسب الربحية إلى قسمين رئيسيين هما:

مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات:تقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المؤسسات على ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المحققة،بهدف توليد أكبر قدر ممكن من أرباح المبيعات ، وتتضمن هذه المجموعة عدد من النسب أهمها: هامش مجمل الربح، وهامش ربح العمليات، وأخيرا هامش صافي الربح.[[47]](#footnote-48)

هامش مجمل الربح: يتم حساب هذه النسبة بقسمة مجمل الربح على المبيعات، وهي تعتبر مؤشر لمدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تتكون منها التكلفة البضاعة أي تكلفة البضائع المباعة.

**هامش مجمل الربح = مجمل الربح / المبيعات**

**= (المبيعات –تكلفة البضائع المباعة)/ المبيعات**

هامش ربح العمليات: ويحسب بقسمة صافي ربح العمليات على صافي المبيعات، وتعتبر هذه النسبة أكثر شمولا من النسبة السابقة ،إذ أنها لا تقيس فقط مدى الكفاءة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، بل تمتد لتشمل قياس الكفاءة في التعامل مع جميع عناصر التكاليف التي ترتبط بالعمليات.

**هامش ربح العمليات = صافي الربح / المبيعات**

**= (المبيعات – تكلفة البضائع المباعة – تكاليف أخرى) / المبيعات**

هامش صافي الربح : ويحسب هذا المؤشر بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على صافي المبيعات.

**هامش صافي الربح = صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات**

مجموعة النسب الناتجة عن نسب الربح إلى الاستثمارات: وتقيس هذه النسب مدى قدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة ،وتعبر مجموعة النسب هذه عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام المصادر المتاحة، هذا ويعبر العائد المرتفع عن الكفاءة في الإدارة وأهم النسب هذه المجموعة نجد:[[48]](#footnote-49)

القوة الايرادية: ويطلق عليها اسم العائد على المجموعات وتحسب كما يلي:

القوة الايرادية = صافي ربح العمليات قبل الفائدة والايرادات والمصروفات الأخرى والضريبة / مجموع الموجودات (أو معدل مجموع الموجودات).

وتعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين المؤسسات تختلف اختلافا كبيرا في مقادير أصولها العاملة، وفي تركيبة الجانب الأيسر وفي أعبائها الضريبية وذلك بكونها معيارا نسبيا لقياس كفاءة الإدارة في استخدام موجودات المؤسسة الموضوعة بتصرفها من مختلف المصادر.

الفائدة على حقوق المساهمين: تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية لأنها تقيس العائد المالي المحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة.

وتعبر هذه النسبة على مدى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محددا أساسيا لقرارات المستثمرين.

**العائد على حقوق المساهمين = صافي الربح بعد الضريبة (بعد طرح حقوق حملة الأسهم إن وجدت) /صافي حقوق المساهمين (أو معدل صافي حقوق المساهمين)**

كما تقيس هذه النسبة نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين ويحكم على مناسبة هذه النسبة من خلال مقارنتها بأسعار الفوائد على الأوراق المالية الحكومية طويلة الأجل مضافا إليها هامش الربح للتعويض عن مقدار مخاطر الاستثمار ا

لمرتبطة بالنشاط المعين.

**ي- نسب التغطية:** تهدف هذه النسب إلى إيجاد العلاقة المالية بين التزامات المشروع وقدرته على تسديد الأعباء المالية الثابتة كالأقساط والفوائد، وتبين درجة الخطر المالي الذي يمكن أن يواجه المشروع ويهتم بهذه النسبة المقرضين والمالكين على حد سواء.

ويمكن استخدام النسب التالية لقياس هذا المؤشر:[[49]](#footnote-50)

معدل تغطية الفوائد: تقيس لنا هذه النسبة المدى الذي يستطيع به المشروع استخدام إيراداته المتحققة خلال العام، إن ارتفاع هذا المؤشر يعني قدرة المشروع على دفع الفوائد للمزيد من الديون لأن هذا الارتفاع يرفع درجة الثقة لدى المقرضين ويحسب بالعلاقة التالية:

**معدل تغطية الفوائد = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مبلغ الفوائد المستحقة الدفع**

يعاب على هذا المؤشر أنه يحتسب إمكانية تسديد الفوائد دون الإشارة إلى الالتزامات الأخرى كالالتزام اتجاه حملة الأسهم الممتازة وأقساط الدين وأقساط الإيجار الخاص بالتأجير التمويلي.

معدل خدمة الدين طويل الأجل:تهدف هذه النسبة إلى معرفة إمكانية المشروع في الإيفاء بإلتزاماته اتجاه خدمة القروض طويلة الأجل ، ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

صافي الربح بعد الضريبة +الاهتلاكات+مخصص اطفاء الديون

خدمة القروض طويلة الأجل

معدل خدمة الدين طويل الأجل

نسبة التغطية الشاملة: تقيس هذه النسبة إمكانية المشروع على تسديد جميع الالتزامات السنوية الناجمة عن عمليات الاقتراض أو التأجير أو دفع مستحقات حملة الأسهم الممتازة أو فوائد السندات وتعد مقياس شامل بين القدرة على الوفاء بالتزاماته التعاقدية الناجمة عن التمويل من خارج المشروع وتحسب كما يلي:

التدفق النقدي المتولد من العمليات

إجمالي الإلتزامات الناجمة عن التمويل الخارجي

نسبة التغطية الشاملة =

ونقصد بالتدفق النقدي الناجم عن العمليات هو:

صافي الربح + الضريبة +الفوائد+الاستهلاك+ أقساط التأجير التمويلي.

أما الالتزامات فيمكن احتسابها كما يلي:

الفائدة + أقساط التأجير التمويلي+أرباح الأسهم الممتازة+(أقساط الديون / 1- نسبة الضريبة).

**ز- نسب السوق:** كانت جميع النسب المالية التي تم تناولها سابقا مشتقة من قائمة الدخل والميزانية ،وإلى جانب هذه المجموعات من النسب المحاسبية يرغب المحللون في الوقوف على تقييم السوق للأداء المؤسسة.

وغالبا ما يكون تقييم السوق قريبا من التقييم المالي فمثلا إذا دلت النسب المالية على ارتفاع مخاطر الشركة عن المعدل العادي للصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك انخفاض ربحيتها عن المعدل المتوقع فإن هذه المؤشرات المحاسبية ستنعكس على شكل سعر سوقي منخفض لسهم هذه المؤسسة ومن أهم نسب هذه المجموعة نجد:[[50]](#footnote-51)

العائد على السهم (نصيب السهم من الأرباح): تعتبر هذه النسبة إحدى المؤشرات الربحية، وهي تقيس كمية الأرباح التي تخص كل سهم من أسهم المؤسسة في نهاية الفترة المالية.

ويعتبر العائد على السهم من اكثر مؤشرات الأداء استعمالا لقياس كفاء الأداء المالي للمؤسسة وهو يلعب دورا هاما في التحليل الاستثماري ،ويقاس بالعلاقة التالية:

الربح بعد الفوائد وحقوق حملة الأسهم الممتازة

عدد الأسهم العادية القائمة في نهاية الفترة

العائد على السهم =

ويؤخذ على هذا المؤشر غموضه كمقياس للأداء بسبب ظاهرة الاحتفاظ بجزء من الأرباح لأسباب مختلفة.

نسبة سعر السهم إلى عائده: تقوم هذه النسبة على العلاقة بين سعر السهم السوقي وعائده من الأرباح ويتم احتسابها بموجب العلاقة التالية:

القيمة السوقية للسهم

العائد المحقق على السهم

سعر السهم إلى عائده=

تعبر هذه النسبة عن المبلغ الذي يرغب المستثمر في دفعه لكل دينار من الربح الذي يحققه سهم معين.

نسبة المدفوع من الأرباح: وهي مؤشر على نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من جملة الأرباح المحققة والمتاحة للتوزيع لهم.

وتحسب بالعلاقة التالية:

الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية

الأرباح المحققة بعد الضرائب وحملة الأسهم الممتازة

نسبة الأرباح الموزعة=

عائدة التوزيع: وتعتبر هذه النسبة مقرونة مع العائد على السهم من أهم الوسائل المستعملة للحكم على فرص الاستثمار ،وتحسب كما يلي:

حصة السهم من الأرباح الموزعة

سعر السهم السوقي

عائد التوزيع=

نسبة القيمة السوقية/القيمة الدفترية: تمثل هذه النسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ممثلة بمجموع حقوق المساهمين التي تتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المدورة ، ونحسب كما يلي:

سعر السهم في السوق

القيمة الدفترية للسهم

نسبة القيمة السوقية/القيمة الدفترية =

وتعتبر هذه النسبة مؤشر لتقييم المستثمرين للشركة حيث يتوقع أن يدفع المستثمرين سعرا أعلى من القيمة الدفترية للأسهم الشركات ذات المردود المرتفع.

**ثانيا- مؤشرات التوازن المالي:**

يقصد بالمركز المالي قصير الأجل المتداول "مقدار الأصول المتداولة التي يمتلكها المشروع في تاريخ معين، ومقدار الالتزامات المتداولة المقابلة للأصول المتداولة في نفس التاريخ بهدف تحديد إمكانية المشروع على تغطية التزاماته الجارية".[[51]](#footnote-52)

فهو بذلك يقصد به دراسته التغيرات الطارئة على الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ،وعليه فإن دراسة وتحليل المركز المالي قصير الأجل إنما تمثل دراسة وتحليل رأس المال العامل وكيفية احتسابه واستخلاص المؤشرات المرتبطة به.

**تقييم قاعدة التوازن المالي الأدنى:**

وتسمى كذلك بقاعدة الحجم وحتى تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة وتمول أصولها المتداولة عن طريق الخصوم الجارية ، وهذا يعني أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة وحجم الأصول الجارية مع الديون قصيرة الأجل.

ويعاب على هذه القاعدة رغم الفائدة الكبيرة التي حققتها أنها أهملت عامل الزمن حيث:[[52]](#footnote-53)

أهملت عامل الزمن خاصة بالنسبة للجزء السفلي من الميزانية المالية حيث أن مهل دوران الأصول الجارية بطيء بالنسبة لمهل دوران الخصوم الجارية وحتى ان تساوي كليهما ليس مبررا لتحول الأصول الجارية إلى إلى سيولة جاهزة في فترة استحقاق الديون قصيرة الأجل.

كما أهملت بعض الأخطار والتي يمكن ذكرها كما يلي:

إمكانية تباطئ دوران الأصول الجارية كإنخفاض مؤقت في المبيعات أو تأخير معين في تسديد الزبائن أو طلبهم لتمديد مهلة التسديد.

الخسائر التي يمكن ان تتعرض لها الأصول الجارية أي انخفاض قيم عناصرها ،فقد يظهر جزء من المخزون قديما وغير صالح، كما يمكن أن يصبح جزء من أموال الزبائن معدوم ...الخ وهذا كله سيمنع المؤسسة من تسديد ديونها في الآجال المحددة.

ج- قد تزيد سرعة دوران الديون قصيرة الأجل وهذا عندما يصبح الموردون أكثر إلحاحا ،ويطالبون بتسديد ما على المؤسسة من ديون في أسرع وقت ممكن.

ونظرا للاخطار السابقة ولتغطية هذا العجز من حيث العامل الزمني يجب تخصيص هامش ضمان ،حيث يقدر هذا الهامش تبعا لطبيعة نشاط المؤسسة وكذا طريقة تسيير أصولها الجارية وهذا الهامش يعرف اصطلاحا برأس المال العامل.

**رأس المال العامل:**

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية في ابراز توازنها المالي في الأجل الطويل.

ونشير في البداية إلى أن جميع المراجع العلمية تعرض في تحليلها مفهومين شائعين هما رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل.[[53]](#footnote-54)

فالأول هو " إجمالي الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة " .

أما الثاني " فهو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ".

فهو صافي أي الخالي من أي التزام مستحق على الإدارة المؤسسة كما أنه ذلك الجزء الذي تم تمويله بمصادر تمويل طويلة الأجل وبصفته هذه يعتمد عليه الدائنون للأجال القصيرة الأجل في زيادة حد الأمان الذي يتمتعون به ،إضافة إلى ما يقابل أو يساوي مطلوباتهم المستحقة في موجودات المؤسسة المتداولة وعليه فإن توفره يعزز من دور الإدارة في السيولة.

وهو يعني أيضا " الأصول المتداولة ناقص الخصوم المتداولة ولذلك فإن تحديد صافي رأس المال العامل ينبغي له الإهتمام بالعناصر المكونة لكل من هذين الجانبين ومكونات كل منهما، وطبيعته وقدرته على التحول السريع إلى نقدية، كما أنه يأخذ الاعتبار في جميع السياسات التي تتبعها المؤسسة في سياسة المدينون والديون المشكوك في تحصيلها والمبيعات النقدية الآجلة وسياسات التحصيل وسياسة الاحتفاظ بالمخزون وغيرها من السياسات المؤثرة في تكوين عناصر الموجودات والمطلوبات المتداولة.[[54]](#footnote-55)

كما يظهر ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (09) تمثيل رأس المال العامل

|  |
| --- |
| **أصول ثابتة**  **رأس المال العامل**  **أصول جارية** |

|  |
| --- |
| **موارد دائمة**  **خصوم جارية (د.ق.أ)** |

موارد

دائمة

خصوم

جارية

أصول

ثابتة

أصول

جارية

**العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل:**

يؤثر على حجم رأس المال العامل عدة عوامل أهمها :[[55]](#footnote-56)

يتحدد المقدار اللازم من رأس المال العامل بالعوامل التي تؤثر على الدورة التنظيمية للأنشطة المؤسسة فمثلا نجد أن إجمالي مبيعات المؤسسة و مستوى أسعار المواد الخام المشتراة ، و مدى أنشطة النقل و مشكلة تحصيل الحسابات المدينة تؤثر تأثيرا كبيرا على متطلبات رأس المال العامل

طبيعة الإنتاج ، فكلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس المال عامل أكبر ، و بالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر في الوحدات التجارية و في الصناعات الثقيلة أكبر في الصناعات التحويلية و الغذائية و هكذا

طبيعة المواد الاولية المستخدمة : هل أن المواد الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم و بالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها تخزينها أم أنها موسمية يجب شرائها عند موسمها و تخزينها

طبيعة العملية التسويقية : هل تسوق المنتوجات بسرعة بمعنى إرتفاع معدل دوران المبيعات و هذا يعني انخفاض حجم رأس المال العامل و العكس صحيح

طبيعة الائتمان و التحصيل : هل تحصل الوحدة على فترة ائتمان من الدائنين كما تعطي هي لمدينيها فترة ائتمان للسداد ، ذلك أنه كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينيين اقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس المال العامل أقل و العكس صحيح

التغيرات في صافي رأس المال العامل و أسبابه : حتى وإن كان يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل، إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغيير أحد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان.[[56]](#footnote-57)

ومن بين هذه العوامل نجد:[[57]](#footnote-58)

بالنقصان:

النقص في الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال ، تسديد الديون طويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات).

الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة .

الخسائر المتحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة وبالتالي الأموال الدائمة.

بالزيادة:

الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال ، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الأحتياطات).

التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع.

الأرباح المتحققة وغير الموزعة.

مخصصات اهتلاكات الأصول الثابتة.

ويمكن تحليل رأس المال العامل الذي يرمز له اختصارا بالرمز "ر م ع" من زاويتين للميزانية.[[58]](#footnote-59)

من خلال المدى الطويل: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية:

**رأس المال العامل = أموال دائمة – أصول ثابتة**

من خلال المدى القصير يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل ويحسب كما يلي:

**رأس المال العامل = أصول جارية – خصوم جارية**

ج- أنواع رأس المال العامل: يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع:

رأس المال العامل الصافي: وهو يمثل صافي رأس المال العامل ويحسب بالفرق بين الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة ويحسب وفق العلاقة التالية:

من أعلى الميزانية: **رأس المال العامل الصافي = أموال دائمة – أصول ثابتة**

من أسفل الميزانية: **رأس المال العامل الصافي = أصول جارية – خصوم جارية**

إن تحليل رأس المال العامل الصافي يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي وعليه تظهر ثلاث فرضيات:[[59]](#footnote-60)

أصول جارية =خصوم جارية و متمثلة في إجمالي الديون قصيرة الأجل وهو شكل التوازن المالي الأدنى ، يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها ، و هذه الحالة صعبة التحقيق لعدم امكانية تحقيق السيولة الكافية و الالتزامات لمدة طويلة

أصول جارية أكبر من الخصوم الجارية و هذا يعني أن رأس المال العامل الصافي موجب و هذا يدل على وجود فائض في السيولة و قدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال

أصول جارية أقل من خصوم جارية و هذا يعني أن رأس المال العامل الصافي سالب مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي لكن بالمقابل هذا يدل على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون قصيرة الأجل وهذا ليس توظيفا عقلانيا لأصول المؤسسة.

رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول الثابتة أي :

**ر م ع الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة**

وكذلك **ر م ع الخاص = ر م ع الصافي – الديون طويلة الأجل**

وإذا كان ر م ع الخاص موجب يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة والعكس صحيح .

رأس المال العامل الإجمالي : وهو يمثل مجموع الأصول المتداولة والهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

**ر م ع الإجمالي = مجموع الأصول الجارية**

رأس المال العامل الأجنبي: وهو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية:

**ر م ع الأجنبي = مجموع الديون**

ر م ع الاجنبي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

ر م ع الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

ر م ع الأجنبي = رأس المال العامل الصافي – رأس المال العامل الخاص.

**الاحتياجات من رأس المال العامل** :

ينتج عن الأنشطة العادية للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات بسبب تفاعل مجموع عناصر الأصول والخصوم الخاصة بدورة الاستغلال فيتولد الاحتياج المالي للإستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للاستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتها ، وهذا العجز يطلق عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.

وتعتبر الاحتياجات من رأس المال العامل المحدد لرأس المال العامل وهي تمثل رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة أي الحجم من الموارد الدائمة الواجب توفيره لتمويل الأصول الجارية والذي يتضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة.[[60]](#footnote-61)

كما يمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء (طرح) السلفات المصرفية من جهة أخرى.

وعليه يعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ،كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية.[[61]](#footnote-62)

ويحسب بالعلاقة التالية حيث يرمز له بالرمز B F R

**إ ر م ع (احتياجات رأس المال العامل ) = (الأصول الجارية + النقدية) – (الخصوم الجارية – السلفات المصرفية).**

وقد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة كما ان السلفات المصرفية عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ، ولا تدخل ضمن موارد الدورة ،فهي تقترض غالبا في نهاية الدورة السنوية.

**الخزينة الصافية:**

هي عبارة إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية ،كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ،كما يمكن أن تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها.

وتعتبر الخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة.

وتحسب بالعلاقة التالية**:**

**الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية**

**الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل**

والخزينة الصافية مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن نكون أمام ثلاث حالات:[[62]](#footnote-63)

إذا كان رأس مال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل فإن الخزينة موجب ، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس مال العامل ، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء المواد الأولية أو تقديم تسهيلات للزبائن

إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل فإن الخزينة سالبة ، المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها ن و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير او تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على الطاقة الإنتاجية ، و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية

إذا كان رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل فإن الخزينة تساوي الصفر ، بمعنى أننا أمام خزينة مثلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية

و يمكن التأثير على رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

في حالة رأس المال أكبر من احتياجات رأس المال العامل

تخفيض الموارد الدائمة بحيث يجب تسديد جزء من الديون طويلة و متوسطة الآجال

العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية

و يمكن أن يتم التأثير على احتياجات رأس المال العامل بالإجراءات التالية

الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المحزونات أو تقديم تسهيلات

تخفيض موارد الدورة بتسديد الديون الموردون

في حالة ما إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل فإننا أمام خزينة سالبة و على المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة .

تعد عملية التخطيط جزءا مكملا وحيويا لعملية الإدارة والقيادة بإطارها الشامل، وليس مهمة كمالية أو تمرين يجب إنجازه ومن ثم تركه، فكما هو معرف فإن عملية التخطيط يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من نظام متكامل يساهم في توجيه الإدارة وتصويب قراراتها وأن أي منشأة من المنشآت يتوجب عليها أن تقرر ما الذي تريد أن تحققه، إلى أين ينبغي الذهاب وكيف يمكن الوصول إلى ما تبغيه.

**أولا- مفهوم التخطيط المالي وأهميته:**

كما هو معروف أن أحد المسؤوليات التي تقع على عاتق الإدارة هي إعداد خطط جيدة تساعد على إنجاز الأعمال بفاعلية ومواجهة التحديات المستقبلية بشكل أفضل، ومع زيادة عدم التأكد بالمستقبل فإن أفضل الخطط التي يتم إعدادها من قبل الإدارة في الوقت الحاضر لا بد أن تتطلب إعادة النظر والتعديل في المستقبل،الأمر الذي يفرض على الإدارة عند إعدادها للخطط الأخذ بعين الاعتبار،تتمتع تلك الخطط بالمرونة الكافية للاستجابة إلى المتغيرات والمستجدات.

ويعرف التخطيط على انه "الخطوة التمهيدية للعمليات الإدارية الأخرى حيث أنه يهتم بصياغة الأهداف وتحديد كيفية تحقيقها بشكل أمثل " كما يمكن تعريفه أيضا على أنه ' تلك العملية التي تتضمن التحديد الدقيق لما هو مطلوب تحقيقه والأساليب المناسبة لتحقيق ما هو مطلوب"

ومن اجل التمكن من إدارة المنشأة بكفاءة وفعالية فإنه يتوجب على الإدارة المالية استغلال المورد المالي وتنسيق الجهود لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة، والأسلوب الذي يمكن للإدارة من القيام بما تقدم هو التخطيط المالي الذي يعتبر نشاط مستمر ومتواصل، وهو يؤشر كل من نمو المؤسسة وأدائها، إستثماراتها، واحتياجات الأموال خلال مدة زمنية محددة التي يمكن أن تمتد إلى ثلاث سنوات أو خمس سنوات.[[63]](#footnote-64)

**أهداف التخطيط المالي:**

والتي من بينها ما يلي:[[64]](#footnote-65)

مساعدة المؤسسة في تقدير احتياجاتها المالية المستقبلية وبما يجعلها أكثر قدرة على تلبية متطلبات أهدافها في النمو.

ضمان توفير الأموال الكافية عند ظهور الحاجة لها وبأقل مما يمكن من تكلفة.

التصميم الفعال للهيكل المالي للمؤسسة عن طريق تحديد المزيج من مصادر التمويل، وإن تصميم الهيكل المالي يؤدي بدوره إلى تعظيم قيمة المؤسسة (ثروة حملة الأسهم).

تأطير السياسات والإجراءات لتنسيق جهود الأفراد ووحدات العمل ومراقبتها بالشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف التنظيمية.

**مزايا التخطيط المالي**:

يمكن التخطيط المالي للمؤسسة من تقييم أثار القرارات الاستثمارية والمالية ومدى أثرها في مستقبل المؤسسة وبهذه الصفة يحقق التخطيط المالي للمؤسسة مجموعة من المزايا التي يصعب أو حتى يستحيل الحصول عليها بوسائل أخرى وأهم هذه المزايا:[[65]](#footnote-66)

تحديد الاحتياجات المستقبلية.

تقييم السياسات والمقترحات المقدمة.

المساعدة في تركيز الضوء على الأهداف .

تحفيز العاملين وتشجيع التفكير المستقبلي.

تجنيب الإدارة المفاجآت وإعدادها للتعامل مع المتوقع منها.

التنسيق بين قرارات التمويل والاستثمار.

وضع الإدارة في موقف المستعد لمواجهة الاحتمالات المستقبلية.

تجنيب الإدارة المفاجآت الكاملة.

تسهيل عملية الإتصال.

تقديم معايير لقياس الأداء.

**خصائص الخطة المالية:**

الخطة المالية يجب أن تساهم في توفير السمات والخصائص التالية:[[66]](#footnote-67)

البساطة (Simple): وذلك من أجل ضمان إدراكها وفهمها ومن ثم تغييرها ثم إمكانية تطبيقها بسهولة من قبل المتعاملين في الإدارة المالية وغيرها من أقسام المؤسسة.

اقتصادية (economy): حيث أن الخطة المالية يجب أن تاخذ بالحسبان الفوئد المستحقة على التمويل المقترض ،كونها تمثل مقادير ثابتة من التدفقات النقدية الخارجة ،عند تصميم هيكل رأس المال مما يؤدي إلى تقليل كلفة التمويل.

السيولة (liquidity): حيث أن الخطة المالية يجب أن تحرص على إدامة رصيد نقدي كاف لمواجهة الالتزامات المالية بمقدار والوقت المناسب.

بعد النظر أو البصيرة(foresight): حيث يتوجب على الخطة المالية أن تحفظ بالذاكرة الاحتياجات إلى الأموال الحالية والمستقبلية لاستثمارها في أصول ثابتة طويلة الأجل وأصول قصيرة الأجل وأن تقوم الخطة على أساس التنبؤ بالتطور الذي قد يحصل في الطلب ، التكنولوجيا والمتغيرات البيئية الأخرى.

طول الأجل (long-term): كما هو معروف أن الخطة المالية يجب أن تلبي الاحتياجات المالية للأنشطة المؤسسة قصيرة الأجل ،إلا أنها يجب أن لا تغفل احتياجات المؤسسة على الأمد البعيد.

الموقفية (contingencies): فالخطة المالية لا بد أن تضع في حسابها الأحداث الطارئة وغير المنظورة والتي يمكن أن تحدث بعد وضع الخطة موضع التنفيذ.

المرونة (flexible) : حيث أن المؤسسة تعمل ضمن بيئة متغيرة الأمر الذي يفرض على الخطة المالية أن تتمتع بالمرونة الكافية التي تجعلها أكثر قدرة على التكيف للتغيرات التي يمكن أن تحصل في الظروف البيئية.

الأمثلية (optimality): على الخطة المالية أن تديم القدرة على المبادلة ما بين الربحية والسيولة ، وأن الأمثلية تعني الإستخدام الأمثل للموارد النقدية عن طريق إدامة رصيد كاف يوفر الربحية والملائمة.

**مراحل عملية التخطيط المالي** :

و تتمثل الخطوات الرئيسية لعملية التخطيط المالي فيما يلي

تحليل الأداء السابق للمؤسسة : حيث تساهم هذه الخطوة إعتبارها الخطوة الاولى في عملية التخطيط المالي في تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في الأداء المالي للسنة أو السنوات السابقة و إكتشاف العلاقة بين عناصر القوة و الضعف و بين المتغيرات المالية المختلفة

تحليل المزايا التشغيلية للمؤسسة : تفيد هذه الخطوة في التعرف على المزايا التشغيلية المقارنة ، حيث أنها تسعى إلى تحليل المنتوج أو الخدمة التي تقدمها المؤسسة ، و كذلك تحليل الأسواق التي تعمل ضمن إطارها و تحليل طبيعة المنافسة السائدة في القطاع الذي تعمل المؤسسة ضمن إطاره و أخيرا تحليل المخاطر التي يمكن أن تكون كامنة في كل من قرارات الاستثمار و التمويل

تحديد احتياجات الاستثمار وبدائله: واستنادا إلى هذه الخطوة يتم تحديد الاحتياجات المالية لتلبية الاستثمارات المنشأة وتعزيز نموها، كما أنها تساهم في تحديد البدائل الاستثمارية المتاحة وتبويبها حسب الأولوية.

التنبؤ بإيرادات المؤسسة ونفقاتها: تعتمد هذه الخطوة على الربط الموضوعي بين قرارات المؤسسة في مجال الاستثمار ومقسوم الأرباح وبين الإيرادات المتوقع تحقيقها والنفقات المتوقع أن تترافق مع تلك الايرادات وهذا يتم عن طريق إعداد قائمة الدخل التقديرية.

تحليل البدائل المالية: ويقصد بهذه الخطوة من خطوات التخطيط المالي أن تقوم الإدارة المالية بتقييم كافة البدائل المالية المتاحة،سواء كانت تلك البدائل في مجال الاستثمار قصير الأجل أم طويل الأجل ، وكل ذلك يجب أن يتم ضمن إطار محددات السياسة المالية.

اختيار الأدوات المناسبة لتوفير الأموال: حيث يجب تحديد ما هو مناسب من أدوات ووسائل يمكن للمؤسسة اعتمادها لتوفير الأموال لتغطية بدائلها الاستثمارية وعند القيام بتحديد الأدوات المناسبة أن يتم أخذ كل من الكلفة أو المخاطرة بعين الاعتبار.

تحليل العواقب المحتملة للخطة المالية: أي تحليل ما يمكن أن يتمخط عن تطبيق الخطة المالية من عواقب ونتائج وانعكاساتها تلك العواقب على بقاء المنشأة واستمرارها على المدى البعيد.

تقييم درجة الانسجام في الخطة المالية: تنسجم وتتناغم مع الخطة الاستراتيجية للمنشأة وأنها تتكامل معها وتساهم في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية.

**ثانيا- تحليل عتبة المردودية:**

من الأهداف الرئيسية للإدارة المشروع تحقيق أرباح عالية،وبالإضافة إلى العمل على استقرار هذه الأرباح يتوقف حجم ومدى استقرار المبيعات، وقد استعانت اقتصاديات السوق بأدوات التحليل المالي المختلفة للحكم على ربحية المؤسسات الأعمال وسلامة أوضاعها، لكن أخذ على هذه الأدوات ضعفها وعجزها مما أوجد الحاجة للأدوات الأكثر دقة ،فكان استعمال تحليل التعادل الذي يميز عن غيره من الأدوات بالبساطة ودقة التعبير لقيامه على أساس العلاقة القائمة بين قيمة التكاليف وحجم الإنتاج والربح.

**مفهوم نقطة التعادل**:

تعرف نقطة التعادل بأنها " النقطة التي عندها يتساوى مجموع النفقات مع مجموع الإيرادات ، وبذلك يكون صافي الربح يساوي للصفر، أعلى هذه النقطة تسمى بمنطقة الأرباح وأدنى هذه النقطة تسمى بمنطقة الخسائر.[[67]](#footnote-68)

وتعرف كذلك بأنها " نقطة الإنتاج بالوحدات أو حجم المبيعات بالدينار التي تؤدي إلى ربح قبل الفائدة أو الضريبة مساو للصفر"[[68]](#footnote-69).

لذلك تعتبر المشاريع التي لا تصل إلى نقطة التعادل مشاريع مرفوضة أما تلك التي لا تكون فوق مستوى التعادل فهي مجال كما تعرف بأنها " تلك النقطة أو ذلك المستوى من الإنتاج الذي تتعادل عنده الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية أي ذلك المستوى من الإنتاج الذي يكون دخل التشغيل مساو للصفر."[[69]](#footnote-70)

**أهداف تحليل نقطة التعادل واستعمالاتها:**

تواجه بعض المؤسسات مشكلات التوسع في المبيعات وإدخال منتجات جديدة ، كما تواجه بعض المؤسسات الأخرى مشكلات تقليص مبيعاتها ويستطيع تحليل نقطة التعادل أن يساعد هذه المؤسسات الوصول إلى:[[70]](#footnote-71)

تحديد كمية الإنتاج الواجب بيعها لتغطية مصروفات التشغيل دون أن يشمل ذلك المصروفات المالية.

احتساب صافي الربح المتوقع تحقيقه قبل الفوائد والضرائب عند مستويات الإنتاج المختلفة.

معرفة عدد الوحدات أو حجم المبيعات الواجب الوصول إليها لتحقيق حجم معين من الأرباح.

أما الاستعمالات العامة لهذه الأداة فهي:

تحليل الاستثمارات الرأسمالية كأداة مكملة ( وليس كأداة بديلة) لأدوات التقييم الاستثماري ،مثل صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي،لأن تحليل التعادل تحدد حجم المبيعات اللازمة لجعل المشروع مجديا.

تقييم برامج تغيير أساليب الإنتاج الخاصة عندما يتطلب الأمر الانتقال إلى تكنولوجيا تتضمن تكاليف ثابتة أعلى وتكاليف متغيرة أقل والعكس.

تسعير المنتجات إذ يمكن تحديد سعر المنتج لتحقيق هدف محدد في الربح قبل الفوائد والضرائب كما يمكن بواسطته تحديد أفضل الأسعار لدخول السوق.

تحديد حجم الأجور وزيادتهم من خلال دراسة أثر التغيير في التكلفة الناتجة عن هذه الزيادة.

تحديد هيكل الكلفة الثابتة والمتغيرة وأثر تغيير إحداها في الأخرى وفي ربحية المشروع.

تقييم أثر انخفاض التكلفة المتغيرة وبيان التكلفة الثابتة في حالة اتخاذ القرار بالتركيز على الكفاءة الرأسمالية بدلا من الكثافة العمالية.

اتخاذ القرارات الخاصة بالتصنيع والشراء.

اتخاذ القرارات الخاصة بانتاج أصناف جديدة أو التوقف عن إنتاج بعضها .

التوسع في حجم العمليات ،خاصة عندما يتطلب هذا التوسع زيادة الاستثمار في الموجودات الثابتة ويكون دور تحليل التعادل هنا هو الحكم على مناسبة هذه الاستثمارات.

إعداد قوائم الدخل التقديرية.

إعداد كشوفات التدفق النقدي.

**عناصر تحليل نقطة التعادل**:

من أجل القيام بعملية تحليل نقطة التعادل لا بد من التعرف على العناصر التي تحدد التكاليف التي يتحملها المشروع.[[71]](#footnote-72)

**التكاليف الثابتة:** هي تلك التكاليف الموجودة في المؤسسة والتي لا علاقة لها بمستويات الانتاج ومخرجاته بمعنى لو أن المؤسسة لا تقوم بإنتاج أية مخرجات من خطوط إنتاجها فإن تلك التكاليف الثابتة تبقى موجودة وتتحملها المؤسسة.

بمعنى أن هذه التكاليف تبقى ثابتة فإذا انخفض مستوى الإنتاج (كما) زادت التكلفة الثابتة التي تتحملها الوحدة الواحدة من الإنتاج ومن أمثلة التكاليف الثابتة نجد:

تكاليف الإيجارات.

الاهتلاكات على الأصول الثابتة.

مصاريف الأبحاث والدراسات التسويقية.

المصاريف الإدارية الأخرى.

والرسم البياني التالي يبين منحنى التكاليف الثابتة:

شكل رقم (10) منحنى التكاليف الثابتة

حجم الإنتاج

التكاليف الثابتة

تكاليف الإنتاج

**التكاليف المتغيرة:** وهي التكاليف التي ترتبط مباشرة بحجم الإنتاج ،أي هي التي تتحملها المؤسسة في إخراج المنتجات ومن أمثلة هذه التكاليف:

المواد الأولية التي تدخل في العملية الإنتاجية.

الأجور المباشرة للعاملين مباشرة في العملية الإنتاجية وهناك البعض من يفصل بين التكاليف المتغيرة المباشرة وهي التكاليف التي لها علاقة مباشرة في العملية الإنتاجية وهناك التكاليف المتغيرة غير المباشرة وهي التي ليس لها علاقة اتباط مباشر جدا في العملية الإنتاجية.

والرسم التالي يبين منحنى التكاليف المتغيرة:

شكل رقم (11) منحنى التكاليف المتغيرة

حجم الإنتاج

التكاليف المتغيرة

تكاليف الإنتاج

**ج- التكاليف المختلطة:**  وهي عبارة عن تكاليف مختلطة ، أي هي شبه تكاليف ثابتة و كذلك هي شبه تكاليف متغيرة ، فهناك مثلا بعض التكاليف الثابتة في مظهرها و لكنها تزداد عندما يصل الإنتاج إلى حدود معينة مثال ذلك عند حدود إنتاج معينة فالمؤسسة ليست بحاجة إلى زيادة موظفيها أو مدرائها ، و لكن عندما يزيد الانتاج عن الحد المعين فان المؤسسة بحاجة لزيادة موظفيها أو تعين مدراء زيادة عما هو موجود لديها أصلا

**احتساب نقطة التعادل** :

هناك ثلاث طرق شائعة الاستخدام لتحديد نقطة التعادل هي :[[72]](#footnote-73)

طريقة التجربة و الخطأ

طريقة الرسم البياني أو خريطة التعادل

الطريقة الرياضية

**طريقة التجربة و الخطأ للاحتساب نقطة التعادل :** يمكن الوصول إلى نقطة التعادل عن طريق تركيب جدول و يقوم باحتساب الارباح المحققة عند مستويات مختلفة للمبيعات ، و نستمر إلى أن نصل إلى حجم المبيعات لا يتحقق عنده أي ربح أو خسارة ، فيكون هذا المستوى هو مستوى التعادل .

**احتساب نقطة التعادل رياضيا:**

ويمكن الوصول إلى ذلك بإتباع الخطوات التالية:

فصل التكاليف إلى ثابتة ومتغيرة.

تمثيل عدد الوحدات المنتجة على الخط الأفقي.

تمثيل المبيعات والتكاليف بالمحور العمودي.

تمثيل التكاليف الثابتة بخط بياني مواز للمحور الأفقي تتقاطع مع المحور العمودي عند نقطة تعادل قيمتها هذه التكاليف.

تمثل التكاليف الثابتة والمتغيرة معا بخط مستقيم ينطلق من نقطة تقاطع خط التكاليف الثابتة مع محور العمودي.

تمثيل المبيعات بخط مستقيم ينطلق من نقطة تلاقي خط المبيعات مع خط التكلفة الكلية.

ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

شكل رقم (12) منحنى احتساب نقطة التعادل بيانيا

نقطة التعادل

تكاليف الإنتاج

منطقة الخسارة

منطقة الربح

دخل المبيعات

التكلفة الكلية

عدد الوحدات المنتجة والمباعة

**ج- احتساب نقطة التعادل رياضيا:**

يمكن احتساب نقطة التعادل بعدد الوحدات باستعمال معادلة قائمة الدخل وتوافر المعلومات الأخرى المتعلقة بعدد الوحدات والتكلفة الثابتة والمتغيرة للوحدة الواحدة .

المبيعات = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة + الربح.......(01)

وبالتعويض عن متغيرات المعادلة السابقة نلاحظ ما يلي:

التعويض عن المبيعات (S)

عدد الوحدات المباعة (Q) سعر بيع الوحدة (p)

التعويض عن التكاليف المتغيرة (vc)

عدد الوحدات المباعة (Q) X التكلفة المتغيرة للوحدة.

التعويض عن التكاليف الثابتة (F) بقيمتها المحددة

التعويض عن الربح بصفر لأنه لا ربح عند نقطة التعادل، وفي ضوء ذلك يمكن وضع المعادلة بالصورة التالية:

**عدد الوحدات المباعة (Q) X سعر بيع الوحدة (p) = التكاليف الثابتة (F) + عدد الوحدات المباعة (Q) x التكلفة المتغيرة للوحدة (vc) + صفر.**

**P× Q = F+Q×VC +0**

**F = PQ – VC Q**

**Q = F/P-VC**

عدد الوحدات المباعة من أجل التعادل =

التكلفة الثابتة

سعر بيع الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة

أما إذا كنا نتطلع إلى عدد الوحدات الواجب بيعها لتحقيق مستوى معين من الربح ،فكل ما نحتاجه في هذه الحالة هو إضافة قيمة الربح المستهدف إلى بسط المعادلة فتصبح كما يلي:

عدد الوحدات المستهدفة لتحقيق ربح معين=

التكاليف الثابتة + الربح المستهدف

سعر بيع الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة

مثال : إذا توفرت لديك المعلومات التالية لمؤسسة ما:[[73]](#footnote-74)

سعر بيع الوحدة هو 03 دينار

التكلفة الثابتة الكلية: 180 ألف دينار.

الكلفة المتغير للوحدة :1.2 دينار.

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| عدد الوحدات المباعة | التكلفة الثابتة | التكلفة المتغيرة | التكلفة الكلية | دخل المبيعات | صافي الدخل قبل الضرائب والفوائد |
| 0 | 180000 | 0 | 180000 | 0 | (180000) |
| 25000 | 180000 | 30000 | 210000 | 75000 | (135000) |
| 50000 | 180000 | 60000 | 240000 | 150000 | (90000) |
| 75000 | 180000 | 90000 | 270000 | 225000 | (450000) |
| 100000 | 180000 | 120000 | 300000 | 300000 | / |
| 150000 | 180000 | 180000 | 360000 | 450000 | 900000 |

ملاحظات:

التكلفة المتغيرة = عدد الوحدات المبيعة × التكلفة المتغيرة للوحدة

دخل المبيعات = عدد الوحدات المبيعات × سعر بيع الوحدة

صافي الدخل = دخل المبيعات – التكلفة الكلية للمبيعات.

ويتضح لنا في المثال ما يلي:

تتحقق نقطة التعادل عندما كان عدد الوحدات المبيعة 100 ألف وحدة أي أن المؤسسة لم تحقق ربحا أو خسارة .

تتحمل المؤسسة خسارة عندما يقل حجم مبيعاتها عن 100 ألف وحدة ويزيد حجم هذه الخسارة كلما انخفض عدد الوحدات المبيعة وتصل الخسارة إلى أقصاها عند حجم مبيعات قدره الصفر.

تحقق المؤسسة ربحا عندما يزيد حجم الوحدات المباعة عن 100 ألف وحدة،ويتزايد الربح كلما زاد عدد الوحدات المبيعة.

وسوف نتناول طرق احتساب نقطة التعادل وفق ما يلي:

**طريقة التجربة والخطأ لحساب نقطة التعادل:**

وذلك عن طريق تركيب جدول كما في المثال ونقوم باحتساب الأرباح المحققة عند مستويات مختلفة للمبيعات إلى أن نصل إلى حجم المبيعات لا يتحقق عنده ربح أو خسارة والذي يساوي 100 ألف وحدة في حين لم يتحقق عند أي مستوى آخر.

**احتساب نقطة التعادل بيانيا:**

شكل رقم (13): حساب نقطة التعادل بيانيا

التكلفة الثابتة

نقطة التعادل

تكاليف الإنتاج

منطقة الخسارة

منطقة الربح

دخل المبيعات

التكلفة الكلية

عدد الوحدات المنتجة والمباعة

500

450

400

350

300

250

200

150

100

50

200

175

150

125

100

75

50

25

من الرسم البياني نلاحظ أن نقطة التعادل هي نقطة إنتاج 100 ألف وحدة .

تحقق المؤسسة قبل مستوى التعادل خسارة وبعد ذلك ربح.

**ج- احتساب نقطة التعادل رياضيا:**

نقطة التعادل =

التكاليف الثابتة

سعر بيع الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة

نقطة التعادل =

180.000

3 – 1.2

**= 100000 وحدة**

**إذن يتم التعادل عند مستوى إنتاج 100000 وحدة.**

أما إذا تطلعنا إلى حجم أرباح مقداره 90000 دينار وأردنا أن نعرف عدد الوحدات اللازمة لتحقيق ذلك، فيمكن أن يتم ذلك بتطبيق المعادلة التالية:

عدد الوحدات المستهدفة لتحقيق ربح معين=

التكاليف الثابتة + الربح المستهدف

سعر بيع الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة

180000+90000

**=**

3-12

من الموضوعات المهمة التي يهتم بها التحليل المالي والتي تستخدم في تقييم الأداء ،هي عملية تحليل الرفع الحاصل في مؤسسة الأعمال، وتتم عملية تقييم الأداء في هذا المجال من خلال تغطيته ثلاث مجالات أساسية في الرفع،هي رفع الأعمال أو ما يسمى برفع التشغيل والرفع المالي والرفع الكلي.

ويعتبر تحليل فاعلية العمل وتحديد درجة الرافعة أحد الاستخدامات المهمة لتحليل العلاقة بين التكلفة،الحجم ، الربح.

**أولا- الرافعة:**

تشير الرافعة إلى الحالة المفضلة للمشروع في الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الثبات والاستقرار في عنصر التكلفة الذي يساعد في دعم مستويات مختلفة في النشاط، وتقيس الرافعة سلوك المتغيرات المترابطة فيما بينها ، أي أنها تقيس العلاقة بين متغيرين لذلك فإن قيمة أي متغير تكون معتمدة على قيمة المتغير الآخر، وكل متغير يجب أن يكون قادرا على تحديد أي متغير يعتمد على المتغير الآخر.

وتعني كلمة الرافعة في علم الطبيعة او الفيزياء استخدام أداة صغيرة لرفع الأشياء الثقيلة نسبيا، أما في علم الإدارة المالية فيقصد بالرفع استخدام تكاليف الثابتة للتأثير على العائد المتوقع.[[74]](#footnote-75)

ويغطي مفهوم الرافعة ثلاث مجالات أساسية هي الرافعة المالية، الرافعة التشغيلية، الرافعة المشتركة أو الكلية.

**مفهوم الرافعة المالية**:

يمكن تعريف الرافعة المالية بأنها عبارة " عن درجة أو نسبة استخدام التمويل بالقروض لتمويل جزء من الأصول ويترتب عن هذا النوع من التمويل أعباء مالية لا بد من أدائها من اجل استحقاقها.[[75]](#footnote-76)

ويتمثل الرفع المالي في اعتماد المؤسسة على القروض طويلة الأجل لرفع ربحية السهم ،حيث أن الأموال الدائمة في المؤسسة تتكون من أموال المساهمين والقروض طويلة الأجل فإذا كان أصحاب القروض يتلقون معدل الثابت نسبيا على توظيف أموالهم، فإن حملة الأسهم لا يتلقون أرباح إلا إذا تحققت فعلا يزيد إيرادهم بزيادة تلك الأرباح، ولكون تكلفة التمويل من القروض طويلة الأجل هي في العادة أقل من تكلفة التمويل من الأسهم فإذا كانت ظروف التسويق رائجة وعلى استعداد لتقبل المزيد من المبيعات ،زادت حاجة المؤسسة إلى تمويل دائم جديد لذلك تزيد المؤسسة من الأموال الدائمة برفع مقدار القروض طويلة الأجل للاستفادة من فرصة الربح الجديدة ،فالأرباح سوف ترتفع ما دام ارتفاع الإيرادات من المبيعات هو أكبر من ارتفاع عبئ الفوائد على القروض مع باقي الأعباء، تسمى هذه العملية بالمتاجرة بأموال المساهمين.[[76]](#footnote-77)

والرفع المالي يعني "شراء الأصول من الأموال المقترضة أو من إصدار أسهم ممتازة وهو ما يعني محاولة الوحدة،استثمار رأس المال المقترض بما يتحقق عائد أكبر من تكلفة الاقتراض.[[77]](#footnote-78)

**مميزات وسلبيات الرفع المالي:** قد يحقق الرفع المالي أو كما يسميه البعض المتاجرة على الملكية إذا تم في ظل عائد على الموجودات أعلى من كلفة الاقتراض مميزات كما قد يحقق بعض السلبيات إذا تم في ظل عائد على الموجودات أقل من كلفة الاقتراض ويمكن تلخيصه في النقاط التالية:[[78]](#footnote-79)

**المميزات:**

وتتمثل في:

تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كلفة الاقتراض ومردود الاستثمار.

المحافظة على السيطرة في المؤسسة لأن الدائنين لا صوت لهم في الإدارة .

عدم مشاركة الآخرين في الأرباح المحققة( عدا ما يدفع على شكل فوائد للمقرضين).

الاستفادة من ميزة كون الفوائد قابلة للتنزيل من الضريبة .

في فترات التضخم يتم اقتراض الأموال ذات قوة شرائية عالية وإعادتها بأموال ذات قوة شرائية أقل.

الاقتراض بحكمه يمكن المؤسسة من ي=بناء سمعة في الأسواق المالية ،وهذا أمر في حاجة إليه دائما خاصة عندما تحتاج إلى مزيد من الإقتراض.

**السلبيات:**

انخفاض العائد على حقوق المساهمين نتيجة لكون مردود الاستثمار أقل من كلفة الاقتراض.

احتمال تدخل الدائنين وسيطرتهم على المؤسسة.

في فترات انخفاض التضخم يتم الوفاء بأموال قوتها الشرائية أفضل من القوة الشرائية للأموال المقترضة.

قد يؤدي التأخر في الوفاء إلى إيذاء سمعة المؤسسة الائتمانية والحد من قدرتها على الاقتراض.

**نسب الرفع المالي:** وتهتم هذه النسب بقياس مجموعة من العلاقات التي ترتبط بهيكل رأس المال والأعباء المرتبطة بالفوائد واجبة الدفع عن رأس المال المقترض والمخاطر المرتبطة بها وأكثر النسب شيوعا في الاستخدام هي:[[79]](#footnote-80)

نسب الرافعة المالية : وتستخدم هذه النسبة لقياس مدى اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على الأموال المقترضة ويمكن احتسابها بالمعادلة التالية:

وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لمدى توجه المؤسسة في تمويل أصولها من المصادر الخارجية للتمويل وارتفاعها يعتبر مؤشرا سلبيا، أما انخفاضها فإنه يوضح إمكانية المنشأة المالية في تمويل استثماراتها والوفاء بإلنزاماتها.

نسبة الديون إلى حقوق الملكية (نسبة الديون إلى الأموال الخاصة): تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة أموال المؤسسة على تغطية الفوائد المترتبة على اقتراضها من الخارج قصيرة الأجل وطويلة الأجل وهي تقاس بالمعادلة التالية:

**نسبة الديون إلى حقوق الملكية =**

**مجموع الديون قصيرة وطويلة الأجل**

**مجموع حقوق الملكية**

**نسبة الرافعة المالية =**

**إجمالي الديون طويلة الأجل X100**

**مجموع الأصول**

ويعتبر انخفاض هذه النسبة مؤشرا إيجابيا على قدرة حقوق الملكية الممثلة برأس المال والاحتياجات والأرباح المحتجزة في تغطية الديون الخارجية المترتبة على المؤسسة كما أن هذه النسبة توضح مدى المخاطرة المترتبة على الشركة إذا ارتفعت لأنها توضح الصعوبات المتوقعة للشركة في تغطية ديونها من مصادرها الخاصة .

**ج- مقياس الرفع المالي:** يقاس الرفع المالي بدرجة التغيير النسبي في العائد على السهم أو على رأس المال المرتبط بتغيير معين في الدخل قبل الفائدة والضريبة.

ويقصد بدرجة الرفع المالي نسبة التغير الذي يحدث في صافي الأرباح بعد الفائدة والضريبة أي أرباح الملاك بسبب تغير نسبة معينة تحدث في صافي الربح قبل الفائدة والضريبة ويحسب وفق العلاقة التالية:[[80]](#footnote-81)

وتعكس هذه المعادلة درجة حساسية صافي الربح بعد الفائدة والضريبة (أي الربح المتاح للملاك) للتغيير عند كل تغيير يحصل في صافي الربح قبل الفائدة والضريبة ولهذا سميت برفع المرحلة الثانية

إن درجة الرفع المالي يمكن أن يكون (01) عدد صحيح أو أكبر من (1) أو أقل من (1)، ،فإذا كان واحد عدد صحيح (1) يعني ذلك أن حساسية صافي الربح بعد الفائدة والضريبة للتغيير تكون مرتبطة بتغيير صافي الربح قبل الفائدة والضريبة ، حيث تحدث الزيادة أو النقصان بنفس النسبة ، او أنها قد تفسر بأن الإدارة لم تلجأ إلى مصادر التمويل المقترضة لتمويل جزء من الاحتياجات المالية المتاحة في منشأة الأعمال.

أما إذا كانت درجة الرفع أكبر من (1) ولنقل أنها تساوي 2.5 مرة ،هذا يعني أن زيادة صافي الربح قبل الضريبة والفائدة بنسبة 100% يضمن زيادة في صافي الربح بعد الفائدة والضريبة بنسبة 250% علما ان سبب هذه الزيادة المضطردة في الربح المتاح لحملة الأسهم (ربح الملاك) .

هو بسبب الاعتماد على القروض والتي تعكس أداء الإدارة في استخداماتها للقروض بحيث ثعطي ربحا يزيد على مقدار الفائدة المدفوعة،هذه الزيادة في الربح سوف تزيد من ربح الملاك ،مع ضرورة التوضيح أن ارتفاع درجة الرفع المالي يزيد من درجة المخاطرة المالية التي تتعرض لها إدارة المؤسسة.

وتكون الحالة معاكسة عندما تكون درجة الرفع المالي أقل من (1).

مثال: نفترض الحالة التالية للمؤسسة توفرت عنها البيانات التالية:

صافي الربح قبل الفائدة والضريبة الحالي:210000

صافي الربح بعد الفائدة والضريبة الحالي: 180000

صافي الربح قبل الفائدة والضريبة الجديد: 350000

صافي الربح بعد الفائدة والضريبة الجديد:325000

وفي ضوء هذه المعلومات يمكن حساب درجة الرفع المالي كما يلي:

**درجة الرفع المالي =**

**(325000-180000)/180000**

**(350000-210000)/210000**

**درجة الرفع المالي =**

**%التغير في صافي الربح بعد الفائدة والضريبة**

**% التغير في الصافي الربح قبل الفائدة والضريبة**

**= 1.19 مرة**

وهذا يعني أن زيادة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة بمقدار 100% سوف يضمن زيادة في صافي الربح بعد الفائدة والضريبة بمقدار 119% وهو المطلوب من الإدارة.

كما يمكن حساب وتحديد درجة الرفع المالي من خلال المعادلة التالية:

**درجة الرفع المالي =**

**صافي الربح قبل الفائدة والضريبة**

**صافي الربح قبل الفائدة - الفائدة**

**=**

**ع**

**ع - ف**

بافتراض وجود الحالة التالية والتي بلغ فيها صافي الربح قبل الفائدة والضريبة 450000دينار والفائدة على القروض 200000دينار تكون درجة الرفع المالي كما يلي:

**درجة الرفع المالي =**

**ع**

**ع - ف**

**=**

**450000**

**450000 - 200000**

**= 1.8 مرة**

وهذا يعني أن زيادة مقدارها 100% في صافي الربح قبل الفائدة والضريبة سوف تضمن زيادة في صافي الربح بعد الفائدة والضريبة بمقدار 180% وهو ما ترغب به إدارة المؤسسة .

**مفهوم الرافعة التشغيلية**:

في مجال الإدارة المالية يقال أن المؤسسة تتسم بدرجة عالية من الرفع التشغيلي بما يعني أنه بسبب ارتفاع التكاليف الثابتة غير المالية يترتب على ضئيل في حجم المبيعات تغير اكبر في صافي ربح العمليات ،وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.[[81]](#footnote-82)

إن المقصود بالرفع التشغيلي هو تضخيم حجم الأرباح عن طريق زيادة الاعتماد على التكاليف الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة حيث ترتكز الرافعة التشغيلية على التكاليف الثابتة فلو نجحت الشركة في زيادة تكاليفها الثابتة ،كأن تلجأ إلى استخدام المزيد من الآلات واستطاعت بالمقابل ان تستغني عن عدد كبير من العمال الذين حلت هذه الآلات محلهم(تكاليف متغيرة) فإنها بذلك تكون قد لجأت إلى ما يعرف بالرفع التشغيلي.[[82]](#footnote-83)

إن الرافعة التشغيلية عي ناتج للعلاقة بين حجم المبيعات وبين الربح التشغيلي ومن أجل قياس تأثير التغير الذي قد يحصل في المبيعات على الربح التشغيلي فإن علينا حساب درجة حساسية الربح التشغيلي إلى التغيير الذي يحصل في المبيعات (الإيرادات) أي أنها التغيير النسبي الذي يحصل في الربح التشغيلي عندما تتغير المبيعات بنسبة معينة.[[83]](#footnote-84)

**مقياس الرفع التشغيلي:** تحسب درجة رفع الاعمال (الرفع التشغيلي) من خلال ربط العلاقة بين النسب المئوية للتغيير في الأرباح والنسبة المئوية للتغيير في صافي المبيعات وفق العلاقة التالية.[[84]](#footnote-85)

**درجة الرفع التشغيلي =**

**%التغير في صافي الربح**

**% التغير في الصافي المبيعات**

**درجة الرفع التشغيلي =**

**Δ % الأرباح**

**Δ % المبيعات**

**صافي الربح الجديد –صافي الربح الحالي**

**صافي الربح الحالي**

**درجة الرفع التشغيلي =**

**صافي المبيعات الجديدة –صافي المبيعات الحالية**

**صافي المبيعات الحالية**

**درجة الرفع التشغيلي =**

**ح 1-ح2**

**ح 1**

**ع 1 – ع 2**

**ع 1**

حيث تشير:

ح 1: صافي الربح قبل الفائدة والضريبة الحالي

ح 2: صافي الربح قبل الفائدة والضريبة الجديد

ع 1: صافي المبيعات الحالية

ع2: صافي المبيعات الجديدة.

فإذا كانت النتيجة عدد صحيح (1) فإن ذلك يعني أن التغيرات التي ترافق المبيعات تصاحبها تغيرات بنفس المستوى في عناصر الكلفة المختلفة مما يجعل التغيرات في صافي الربح متساوية يذات المقدار،أي عندما تزداد المبيعات تزداد الأرباح بنفس النسبة وعندما تنخفض المبيعات تنخفض الأرباح بنفس النسبة.

أما إذا كانت درجة الرفع التشغيلي أكبر من(1) ولنفرض انها تساوي 2.5 مرة هذا يعني أن زيادة المبيعات بـ 100% يؤدي إلى زيادة الأرباح بـ 250%.

**مثال:** بلغت المبيعات الحالية في مؤسسة ما وكذلك المبيعات الجديدة المتوقعة وفق التالي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | حالة المؤسسة الحالية | حالة المؤسسة الجديدة |
| صافي المبيعات بالوحدات  صافي المبيعات بالدينار  الكلفة المتغيرة | 18000  1800000  1080000 | 27000  2700000  1620000 |
| صافي الربح قبل الكلفة الثابتة  الكلفة الثابتة | 720000  600000 | 1080000  600000 |
| صافي الربح قبل الفائدة والضريبة | 120000 | 480000 |

ولحساب درجة الرفع التشغيلي نجد ما يلي:

**درجة الرفع التشغيلي =**

**480000-120000**

**120000**

**2700000-1800000**

**1800000**

**= 60 مرة**

وعليه فإن زيادة المبيعات بنسبة 100% فإن صافي الربح سوف يزداد بمقدار 600% .

وهذا يعني أن ارتفاع درجة رفع الأعمال تعني قدرة الإدارة على السيطرة على عناصر الكلفة وتحد من نموها عندما يتوسع الإنتاج لزيادة المبيعات وهذا تقييم سليم للأداء الاستراتيجي لإدارة المؤسسة ولذلك فارتفاع الدرجة إنما يعني ارتفاع نقاط القوة التي تتمتع بها إدارة المؤسسة قياسا بغيرها.

**مثال آخر:**

لنفترض أن أداء المؤسسة السابقة قد اتسم بالانخفاض في صافي المبيعات عن مستواه الحالي بنسبة 50% وكانت المتغيرات الأخرى كما يلي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | حالة المؤسسة الحالية | حالة المؤسسة الجديدة |
| صافي المبيعات بالوحدات  صافي المبيعات بالدينار  الكلفة المتغيرة | 18000  1800000  1080000 | 9000  900000  540000 |
| صافي الربح قبل الكلفة الثابتة  الكلفة الثابتة | 720000  600000 | 360000  600000 |
| صافي الربح قبل الفائدة والضريبة | 120000 | -240000 (خسارة) |

**درجة الرفع التشغيلي =**

**- 240000-120000**

**120000**

**900000-1800000**

**1800000**

**= 6 مرة**

نلاحظ أنه رغم انخفاض مقدار المبيعات بنسبة 50% إلى أن درجة الرفع ضلت 06 مرة وهذا يعني أن التغييرات التي رافقت المبيعات أو المتوقع أن ترافقها سوف تلازمها تغييرات أكثر تصل إلى 6 مرات في صافي الأرباح المتوقعة والناتجة عنها.

وهنا تبرز أهمية حساب درجة الرفع التشغيلي كمؤشر لتقييم الأداء في المؤسسة.

**أولا- إدارة المخزون:**

تعتبر البضاعة من أكثر الموجودات المؤسسة أهمية حيث تشكل حوالي 30% من إجمالي موجودات مؤسسات البيع بالجملة وما يقارب 20% من موجودات المؤسسات الصناعية، وبسبب هذه الأهمية للبضاعة،كان النجاح أو الفشل في الكثير من المؤسسات يتوقف على مدى كفاءتها في إدارة مخزونها من البضاعة خاصة حالتي تذبذب أسعار البضائع وندرتها .

إن إدارة المخزون تتأثر وتؤثر على إدارات المشروع المختلفة كالإدارة المالية والتسويق وإدارة الإنتاج وإدارة المشتريات.

**أنواع المخزون:**

يتكون المخزون السلعي بصورة عامة من المواد والسلع الآتية:[[85]](#footnote-86)

**مخزون المواد الأولية:** وهي تلك المواد التي تقوم المؤسسة بشرائها بهدف استخدامها في إنتاج المنتوج النهائي ،وإن احتفاظ المؤسسة بمخزون من تلك المواد سيمكنها من الاستمرار في عملية الإنتاج في خالة التأخر في وصول الإمدادات من الموردين، أما إذا كانت تلك المؤسسة لا تمتلك مخزون من المواد الأولية فإن المرحلة الأولى من الإنتاج سوف تتوقف لحين استلام المواد الأولية.

**المواد نصف المصنعة:** يشير هذا النوع من المخزون إلى تلك الوحدات أو الأجزاء التي تدخل في المراحل المختلفة من مراحل الإنتاج المنتوج بشكله النهائي، فبعض هذه المواد قد تكون في المرحلة الأولية وقد يكون بعضها في المرحلة النهائية للإنتاج،فإذا كانت المؤسسة تمتلك مخزون من تلك المواد في كل مرحلة من مراحل الإنتاج فإنها سوف لا تضطر إلى التوقف الكامل لعملية الإنتاج في حالة ظهور مشكلة في إحدى مراحل الإنتاج.

**البضاعة تامة الصنع:** ويمثل تلك المنتوجات التي تكون جاهزة للبيع ،والتي بها تكون عملية الإنتاج قد أنجزت أو اكتملت .

إن احتفاظ المؤسسة بهذا النوع من المخزون يمكنها من تلبية كافة الطلبات التي يتم استلامها دون تأخير والعكس صحيح.

**تكاليف الإحتفاظ بالمخزون:**

تتكون تكاليف الاحتفاظ بالمخزون من العناصر التالية:[[86]](#footnote-87)

**أ- تكاليف رأس المال المستثمر في المخزون:**

وتتمثل في العناصر التالية:

كلفة الأموال المستثمرة في المخزون نفسه.

كلفة الآلات واللوازم الخاصة بمناولة البضائع وتخزينها

كلفة المساحة المستخدمة في المخزن والتي تتحمل عناصر التكلفة التالية:الاهتلاك، الصيانة، الإيجار، الضرائب العقارية وأجور العمال.

تكلفة الذمة المخزنية والتي تشمل أجور العمال والتلف والاختلاس.

**ب- تكاليف الطلبية:** زهي تكاليف شراء السلع والاحتفاظ بها وتتكون من الطلبية الخاصة في المخزن كأعداد طلبية المواد، وارسالها إلى المورد وتكاليف استلام الشحنة وفحصها ونقلها للمستودعات والتكاليف المفقودة الناجمة عن عدم الاستفادة من خصم الكمية إذا كانت طلبيات منخفضة المبالغ متعددة.

ويمكن تصنيف الطلبية إلى نوعين:

تكاليف ثابتة :وهي تكلفة إعداد الطلبية

تكاليف متغيرة : وهي كلفة استلام وفحص البضاعة وكلفة الخصم أي كلفة خصم الكمية المفقودة.

**ج- تكاليف نفاذ المخزون:** وهي مختلف التكاليف التي يتحملها المشروع جراء عدم تلبية طلبات بعض العملاء بسبب نفاذ كمية المخزون لدى المشروع، وأن خطر النفاذ ينخفض عند ارتفاع حجم المخزون وفي الوقت نفسه سترتفع كلفة المخزون، ويمكن تحويل عبئ الاحتفاظ ببعض أنواع المخزون كالمواد الأولية إذا التزم المجهز بأوقات التجهيز المتفق عليها وكان موضع ثقة المشروع وموقعه قريب منه.

وفي الوقت نفسه إن عدم توفر البضاعة الجاهزة للبيع في المخزن أو تأخر تسليمها إلى العملاء سيؤدي إلى فقدان أرباح محتملة التحقق نتيجة عدم زيادة الايرادات، أو ارتفاع كلفة أوامر الانتاج المستعجلة وخسارة بعض العملاء.

كما أن نفاذ المواد الأولية يؤدي إلى زيادة التكاليف نتيجة توقف الإنتاج واحتمال غلق المصنع واستمرار تحمل التكاليف الثابتة وأجور العمال وكذلك الحل في حالة نفاذ السلع تحت الصنع ، وعلى الادارة المالية وضع الخطط التي تعالج مشكل نفاذ المخزون وتستطيع استخدام حركة الصادر والوارد المخزني في عملية التخطيط والركون إلى سجلات المراقبة المخزنية لمعرفة عدد مرات النفاذ وأسباب تحقيقها.

والشكل التالي يبين لنا طبيعة تكاليف المخزون

شكل رقم (14) التكاليف المخزنية

التكلفة الثابتة

الحجم الأمثل للمخزون

كلفة المخزون

تكاليف متزايدة

مستوى المخزون الأمثل(I)

كمية المخزون

تكاليف متناقصة

إجمالي كلفة المخزون (TC)

نستنتج من الشكل أن هناك نوعين من التكاليف الناجمة عن الاحتفاظ بالمخزون:

النوع الأول: تكاليف تتزايد مع زيادة حجم المخزون مثل (كلفة التخزين ،التقادم، الحريق...)

النوع الثاني: تكاليف تتناقص مع زيادة حجم المخزون مثل (نفاذ المخزون، كلفة اعداد الطلبية، وولاء العملاء...)

إذا جمعنا الكلفتين معا لكل مستوى من مستويات المخزون التي يتم قياسها على المحور الأفقي فإن العلاقة الناتجة تعطينا إجمالي كلفة المخزون (TC).

ويبين لنا الشكل أن إجمالي كلفة المخزون تتناقص أولا مع زيادة حجم المخزون ثم تصل إلى الحد الأدنى (المستوى الأمثل للخزن) بعد ذلك تبدأ التكاليف الإجمالية بالارتفاع باستمرار ويترافق هذا الارتفاع مع الزيادة في حجم المخزون أي أن العلاقة تكون على الشكل (U).

**الحجم الاقتصادي الأمثل للطلبية:**

بالرغم من أهمية المخزون للمؤسسة فإنه من الضروري أن يكون بالمستوى المطلوب ولغرض تحقيق ذلك يستخدم نموذج الحجم الاقتصادي أو الحجم الأمثل للطلبية أو لأمر الشراء ،ويقوم الحجم الاقتصادي للطلبية على أساس أن بعض الكلف ترتفع عندما يزداد حجم المخزون بينما تنخفض كلف أخرى ، في حين أن هناك حجم اقتصادي للطلبية الواحدة يؤدي إلى تدني مجموع كلف المخزون فكلف الاحتفاظ بالمخزون (باعتبارها متغيرة ويعبر عنها كنسبة مئوية من متوسط كلفة الاستثمار بالمخزون) تتزايد بارتفاع ذلك المتوسط ،ويرتفع متوسط الاستثمار الذي يساوي:[[87]](#footnote-88)

حجم الطلبية الواحد X سعر الوحدة الواحدة

2

بسبب زيادة حجم الطلبية الواحدة وبالتالي زيادة متوسطها الذي يضرب بسعر ثابت للوحدة الواحدة، ومن جهة أخرى ارتفاع متوسط الاستثمار بالمخزون باعتباره مؤشر انخفاض عدد الطلبيات بموجب المعادلة التالية:

**العدد الأمثل للطلبيات =**

**عدد الوحدات المباعة خلال السنة**

**حجم الطلبية الواحدة**

مما يعني انخفاض كلف الطلبيات وذلك لأن الكلفة الثابتة للطلبية الواحدة تضرب بعدد أقل من الطلبيات ويمكن التوصل إلى الحجم الاقتصادي للطلبية الواحدة من خلال استخدام المعادلة التي تحمل ذات الاسم وعلى النحو التالي :

( 2×ث× م) / ظ×س

الحجم الاقتصادي للطلبية =

حيث أن :

ث = كلفة الطلبية الواحدة

م =عدد الوحدات المباعة أو المطلوبة خلال السنة

ظ = النسبة المئوية أي كلفة الاحتفاظ إلى المتوسط مبلغ الاستثمار في المخزون.

س = سعر الكلفة للشراء الوحدة الواحدة.

نقطة إعداة الطلب: السحب اليومي (الأسبوعي) × مدة الانتظار(المدة التحضيرية).

**مثال:** تتخصص شركة الأسمدة الكيمياوية بتسويق الأسمدة على شكل أكياس وبمقادير (120000) كيس في السنة ويبلغ مستوى المخزون الأمان الموجود عند بداية السنة (1000) كيس وتشتري الشركة الكيس الواحد بمبلغ 02 دينار وتبلغ كلفة الاحتفاظ 20% وكلفة الطلبيات 30 دينار للطلبية الواحدة

المطلوب:

ماهو الحجم الاقتصادي للطلبية الواحدة؟

ما هو أقصى حد يصله مخزون الأسمدة؟

ماهو متوسط المخزون؟

عدد الايام التي تمضي متى تكرر المؤسسة إعادة الطلب.

**الحل:**

ث = 30 دينار م = 120000دج ظ = 20% س= 02

( 2×ث× م) / ظ×س

الحجم الاقتصادي للطلبية =

( 2×30× 120000) / 20% ×2

الحجم الاقتصادي للطلبية =

**=4242.6 وحدة**

إذن عدد الطلبيات بالسنة 120000 / 4242.6 =28 طلبية

أقصى ما يصله المخزون = 4242.6 +1000(مخزون الأمان)

=5242.6 وحدة

متوسط المخزون = حجم الطلبية الواحدة /2

=4242.6/2 =2121.3 وحدة

عدد الأيام اللازمة لتكرار الطلبيات 360/28 =12.8 يوم

أي كل 13 يوم

أي أن كل 13 يوم تثبت طلبية واحدة لدى المجهزين وهذا هو عدد الأيام اللازمة لتكرار الطلبيات.

**ثانيا- إدارة الذمم:**

تتفاوت أهمية إدارة الذمم من صناعة لأخرى وذلك تبعا لمدى اعتماد الصناعة على سياسة البيع بالأجل في تسويق منتوجاتها وترجع هذه الأهمية إلى كون الاستثمار فيها غالبا ما يمثل جزءا كبيرا نسبيا من جملة الاستثمار في الأصول، وعليه فإن الإدارة يجب أن تدرك عند إدارتها للحسابات المدينة ووجود علاقة توازنية أو تعويضية بين العائد والخطر، فسياسة فتح الباب على مصرعيه لراغبي الشراء بالأجل يتوقع أن تؤدي إلى زيادة المبيعات ومن ثم زيادة الأرباح، إلا أنها تؤدي أيضا إلى زيادة المخاطر نتيجة دخول بعض العملاء غير القادرين على سداد في المواعيد المحددة،أو غير القادرين على سدادها على الإطلاق.[[88]](#footnote-89)

وتهدف إدارة الذمم المدين إلى جعل العلاقة المتبادلة بين الأرباح والمخاطر متوازنة أي أن قرار زيادة وتسهيل الائتمان التجاري يجب أن يكون مستندا على المقارنة بين الأرباح وبين الكلفة المترتبة على تحديد الحجم الأمثل للحسابات الذمم المدينة وعلى هذا الأساس فإن هدف إدارة الذمم يتلخص في إيجاد علاقة تبادلية بين الأرباح والمخاطر

حيث تتمثل الذمم المدينة = الزبائن + أوراق القبض

**سياسة الائتمان:**

هناك خطوتان لاختيار السياسة الائتمانية المناسبة هي :[[89]](#footnote-90)

اختيار المعيار المناسب لمنح الائتمان

تحليل خطوات منح الائتمان

**معيار منح الائتمان:** ويقصد بالمعيار القاعدة أو الأساس الذي يتم بموجبه منح الائتمان التجاري للزبائن وهناك نوعان من المعايير :

المعيار الأول : هو المعيار المتشدد في منح الائتمان

المعيار الثاني: هو المعيار المتساهل في منح الائتمان

كما أن إتباع أحد هذين المعيارين يؤثر على العناصر التالية:

كلفة التحصيل

متوسط فترة التحصيل

مستوى الديون المعدومة

حجم المبيعات

فالمعيار المتساهل يزيد من التأثير على العوامل السابقة بمعنى آخر يؤدي إلى زيادة حجم المبيعات ولكن بالمقابل نجد أن المعيار المتشدد يؤدي إلى انخفاض التأثير على العناصر السابقة ومن ثم يؤثر ذلك على الأرباح زيادة أو نقصان.

**تحليل خطوات منح الائتمان:**حينما تلجأ المؤسسة إلى إتباع سياسة منح الائتمان إلى زبائن المتعاملين معها فإن من الطبيعي أن تقوم بتحليل أوضاع هؤلاء الزبائن من جميع النواحي لكي تقوم بمنح الائتمان لهم وتنحصر عملية تجليل خطوات منح الائتمان بالآتي:

الحصول على معلومات كافية عن الزبائن: هناك مصدرين للحصول على المعلومات هما

المصادر الخارجية: التي تعتمد على الحسابات الختامية والبنوك التجارية والموردون والفرق التجارية والموردون والغرف التجارية في الحصول على المعلومات.

المصادر الداخلية: وتشمل نماذج ووثائق الزبائن والاعتماد على السجلات القديمة لدى المؤسسة.

تحليل المعلومات: فعادة ما يتم في هذه الخطوة تحليل المعلومات عن الزبائن كما ونوعا، فالتحليل الكمي يعتمد على القوائم والسجلات وجدول تقادم الذمم والتحليل بواسطة النسب المالية، أما التحليل النوعي فهو يعتمد على دراسة أوضاع الزبائن دراسة واقعية وموضوعية من جميع النواحي وبخاصة سمعتهم المالية وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم.

**شروط منح الائتمان:**

يقصد بها شروط الدفع التي تطبق على جميع العملاء وهي أيضا المتطلبات التي تضعها الإدارة كشرط لمنح الائتمان إلى الزبائن أي أن الشروط تلك التي تحدد المدفوعات المتأتية من حسابات الذمم المدينة وهي تنطوي على ثلاث أركان رئيسية هي:[[90]](#footnote-91)

**مدة الائتمان:** التي تمنحها المؤسسة على حجم المبيعات كما تؤثر على حجم التكاليف فمد فترة الائتمان يترتب عليه قبول عملاء جدد كانوا من قبل مرفوضين إلا أن قبول هؤلاء العملاء سوف يترتب عليه تحميل المؤسسة لتكاليف إضافية ترتبط بزيادة حجم الحسابات المدينة و يتحمل أن يصاحب مد فترة الائتمان زيادة الديون المعدومة و يمكن تخليص النتائج المرتبة عن زيادة مدة الائتمان في الجدول التالي:

جدول رقم (03): نتائج زيادة مدة الائتمان

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السند 01 | اتجاه التغير(02) | الأثر على الأرباح |
| حجم المبيعات | زيادة | موجب |
| متوسط فترة التحصيل | زيادة | سالب |
| مستوى الديون المعدومة | زيادة | سالب |

ومن المنطقي أن تكون النتائج عكس ما ورد في الجدول في حالة نقصان مدة الائتمان.

**الخصم النقدي :** يعتبر الخصم النقدي وسيلة لحث العملاء على سرعة سداد ما عليهم من مستحقات و يتضمن الخصم النقدي شقين هما نسبة الخصم و فترة الخصم فتؤثر نسبة الخصم على قيمة المتحصلات من المبيعات الآجلة و على حجم الاستثمار في الذمم كما قد تؤثر على نسبة الديون المعدومة حيث يمكن أن تؤدي إلى ما يلي

زيادة حجم المبيعات

نقصان في متوسط فترة التحصيل وبالتالي زيادة في الأرباح

نقصان في مستوى الديون المعدومة مما سيكون له أثر موجب على الأرباح

نقصان الربح لكل وحدة مباعة مما سيكون له أثر سالب على الأرباح إلا أن ذلك سيعوض بزيادة حجم المبيعات .

ومن المنطقي أن تكون تلك النتائج معكوسة إذا كان تخفيض في مقدار الخصم النقدي.

**ج- فترة الخصم النقدي:** فيما يتعلق بمد فترة الخصم فتأثيرها أقل وضوحا ، إذ أنها لا تؤثر على متحصلات المبيعات الآجلة طالما بتسري فقط على العملاء الذين سبق لهم الشراء، كما أن أثرها على فترة التحصيل وعلى حجم الاستثمار في الذمم بالتبعية يبدو أقل وضوحا عنه في حالة نسبة الخصم.

**جدوى منح الائتمان** :

يرتبط منح الائتمان أو التوسع فيه بالكلفة التي يتحملها المشروع نتيجة زيادة حسابات الخصم المدينة والتي تتمثل في ارتفاع النفقات الإدارية الناجمة عن زيادة مبلغ الائتمان الممنوح من خلال التوسع في نفقات قسم التحصيل ومتابعة الائتمان التجاري وزيادة الخطر نتيجة ارتفاع قيمة الديون المعدومة في حجم المبيعات.

إن إعتماد سياسة فعالة في منح الائتمان التجاري يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مقدار الأرباح المتوقع تحصيلها من المبيعات الإضافية و حجم الزيادة في عدد العملاء نتيجة التساهل في منح الائتمان و طول فترة الائتمان و معدل العائد على الاستثمار في السوق ، فإذا كان منح الائتمان التجاري مجزي بعدد دراسة هذه العناصر فإن الاستثمار فيه يحقق العائد إلى المشروع و يمكن استخدام الطريقة التالية في تقييم جدوى منح الائتمان

**مثال** : تبلغ المبيعات السنوية لشركة الوحدة العربية 4200000 دينار و يتم بيع السلعة المنتجة بقيمة 15 دينار وأن الكلفة الكلية 13 دينار للوحدة و تبلغ الكلفة المتغيرة 10 دينار من ضمنها كلفة التحصيل ، و نظرا للمنافسة الشديدة التي يوجهها المشروع درس المدير المالي مقترح بزيادة فترة الائتمان من 60 يوم إلى 90 يوم بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة المبيعات بنسبة 30% و كان معدل دوران حسابات الذمم المدينة 10 مرت لمدة 60 يوم و 5 مرات لمدة 90 يوم و أن معدل العائد على الاستثمار في السوق 25%

المطلوب : بيان جدوى زيادة فترة الائتمان الممنوح من الشركة ؟

**الحل :**

الزيادة الاضافية في المبيعات = 4200000× = 1260000 دينار

إجمالي المبيعات بعد زيادة الائتمان = 4200000 + 1260000 = 5460000 دينار

متوسط الاستثمار في الذمم المدينة (حاليا) = (المبيعات السنوية معدل دوران الذمم المدينة) × (الكلفة الكلية للوحدة / سعر بيع الوحدة )

متوسط الاستثمار في الذمم المدينة (حاليا) = (4200000/10) × (13/15)

= 364000

4200000

15

عدد الوحدات المباعة حاليا =

=280000 وحدة

إجمالي عدد الوحدات المباعة بعد الزيادة = 280000+84000

= 364000 وحدة

كلفة المبيعات عند المستوى الحالي = 280000 × 13 = **3640000 دينار**

تكاليف المبيعات الإضافية = 84000× 10

**= 840000 دينار**

إجمالي التكاليف = 3640000 +840000

**=4480000 دينار**

4480000

340000

تكلفة الوحدة الواحدة الإجمالية بعد زيادة المبيعات =

**= 12.3 دينار**

5

5460000

متوسط الاستثمار في الذمم المدينة الحالية= **×**

**= 895440 دينار**

مبلغ الاستثمار في الذمم المدينة = 895440- 364000

**= 531440 دينار**

531440× 25**% = 132860**دينار العائد على الاستثمار في السوق

ربحية المبيعات الإضافية = 84000 × (15-10)

= 420000 دينار

420000 – 1832860 = 287140 دينار الوفر عند زيادة فترة الائتمان نظرا لوجود جدوى من هذا القرار.

**باللغة العربية:**

**الكتب:**

**إ**لياس بن ساسي ويوسف قريشي،التسيير المالي- الإدارة المالية دروس وتطبيقات- دار وائل للنشر،عمان الأردن،2011

أحمد علي ابراهيم ووفاء أحمد يحي حجازي،قراء القوائم المالية ،كود143،مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها،القاهرة،2008

حجازي محمد عباس، قوائم التدفقات النقدية- الغطار الفكري والتطبيق العملي،نهضة مصر للطباعة،مصر،1998

حسين قاضي ومأمون حمدان،نظرية المحاسبة،دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2007

حمزة محود الزبيدي،التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط،02، دار الوراق للنشر،الأردن،2011

خالد جمال الحجارات،معايير التقارير المالية الدولية،2007 (ias/ifrs) ط01،دار إثراء للنشر والتوزيع،الأردن،2008

جنان رضوان حلوة،النظرية المحاسبية، الكتب والمطبوعات الجامعية،حلب سوريا،1991

دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة،ط01،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2007

عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2004

عبد الغفار حنفي،الإدارة المالية-مدخل إتخاذ القرارات،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2006

عدنان تايه النعيسي،أرشد فؤاد التميمي،التحليل والتخطيط المالي-اتجاهات معاصرة،دار اليازوري،الأردن،2008

عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية ،ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2007،

ريتشارد شرويدروآخرون ،تعريب خالد علي أحمد كاجيجي،ابراهيم ولد محمد فال،نظرية المحاسبة ،دار المريخ ،الرياض،المملكة العربية السعودية،2006

زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية،ط2،الجزائر،2010

شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية،مكتبة الشركة التجارية،الجزائر،2009

شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2012

كتوشي عاشور،المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2011.

مبارك لسلوس،التسيير المالي،تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004.

محمد سامي راضي،تحليل التقارير المالية- محاسبي مالي إئتماني،دار التعليم الجامعي ،الاسكندرية،مصر،2015

محمد أبو نصار و جمعة حميدات،معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية –الجوانب النظرية والعلمية،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،2008

محمد أبو نصار وجمعة حميدات،معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولية،دار وائل للنشر ،ط02،الأردن،2009

محمد مطر،مبادئ المحاسبة المالية –مشاكل الاعتراف والقياس والافصاح،ط04،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،2007

محمد صبري، إبراهيم ندا وآخرون،مبادئ المحاسبة المالية،مطبعة دار السلام،مصر،2007

محمد هيثم الزعبي،الإدارة والتحليل المالي لغرض الإستثمار،دار الفكر للطباعة والنشر،الأردن،2000

محمود عبد العزيز خليفة وآخرون، شرح معايير المحاسبة الدولية،مركز فجر للطباعة،مصر،1999

مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014

منير إبراهيم هندي،الإدارة المالية –مدخل تحليلي معاصر- ط06،المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية، مصر،2011

منير شاكر محمد وآخرون،التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات،ط01،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2005

نعيم داود ، التحليل المالي: دراسة تحليلية ونطبيقية، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2012

**الأطروحات والرسائل:**

الزعمر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري،قسنطسنة،الجزائر،2012

بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة الشركة الوطنية للبترو كمياء، مذكرة ماجستير،تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة 20أوت 1955،سكيكدة،الجزائر،2007

بن فرج زوينة،المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس،سطيف ،الجزائر،2014

سليم بن رحمون/ تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة-مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2013

شناي عبد الكريم،تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،تخصص محاسبة،جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة،الجزائر،2009

**المجلات والجرائد:**

الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25/03/2009،المادة 210،الفقرتين 02و03

سعيدة بورديمة، مطبوعة دروس التسيير المالي ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة 08 ماي 1945، قالمة،الجزائر

**المواقع:**

أقاسم قادة،محاضرات في التسيير المالي ،نقلا عن الموقع الإلكتروني:www.docs.com/nehla-nehla/1079.23/07/2017

**باللغة الاجنبية:**

Paramasivan C et subramamian,financial management,new age intrnational(ltd) publishers,2009

1. أقاسم قادة،محاضرات في التسيير المالي ،نقلا عن الموقع الإلكتروني:www.docs.com/nehla-nehla/1079.23/07/2017 [↑](#footnote-ref-2)
2. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2004،ص ص 16-17 [↑](#footnote-ref-3)
3. أقاسم قادة،مرجع سبق ذكره،ص06 [↑](#footnote-ref-4)
4. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي،التسيير المالي- الإدارة المالية دروس وتطبيقات- دار وائل للنشر،عمان الأردن،2011،ص11 [↑](#footnote-ref-5)
5. زغيب مليكة ،بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية،ط2،الجزائر،2010،ص07 [↑](#footnote-ref-6)
6. محمد سامي راضي،تحليل التقارير المالية- محاسبي مالي إئتماني،دار التعليم الجامعي ،الاسكندرية،مصر،2015،ص15 [↑](#footnote-ref-7)
7. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2،دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2011،ص44 [↑](#footnote-ref-8)
8. الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25/03/2009،المادة 210،الفقرتين 02و03 [↑](#footnote-ref-9)
9. أحمد علي ابراهيم ووفاء أحمد يحي حجازي،قراء القوائم المالية ،كود143،مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها،القاهرة،2008،ص ص 10-12 [↑](#footnote-ref-10)
10. ريتشارد شرويدروآخرون ،تعريب خالد علي أحمد كاجيجي،ابراهيم ولد محمد فال،نظرية المحاسبة ،دار المريخ ،الرياض،المملكة العربية السعودية،2006،ص ص 137-138 [↑](#footnote-ref-11)
11. محمد أبو نصار ، جمعة حميدات،معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية –الجوانب النظرية والعلمية،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،2008،ص04 [↑](#footnote-ref-12)
12. أحمد علي ابراهيم ،وفاء يحي أحمد حجازي، مرجع سبق ذكره،ص ص 6-7 [↑](#footnote-ref-13)
13. سليم بن رحمون/ تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة-مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2013،ص73 [↑](#footnote-ref-14)
14. خالد جمال الحجارات،معايير التقارير المالية الدولية،2007 (iars/ifrs) ط01،دار إثراء للنشر والتوزيع،الأردن،2008،ص43 [↑](#footnote-ref-15)
15. سليم بن رحمون،مرجع سبق ذكره،ص ص، 73-74 [↑](#footnote-ref-16)
16. أنظر في ذلك:

    محمد أبو نصار ،جمعة حميدات،معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولية،دار وائل للنشر ،ط02،الأردن،2009،ص ص 24-27

    حسين قاضي ومأمون حمدان،نظرية المحاسبة،دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2007، ص ص 288-290

    بن فرج زوينة،المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس،سطيف ،الجزائر،2014،ص ص 63-64 [↑](#footnote-ref-17)
17. حمزة محود الزبيدي،التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط،02، دار الوراق للنشر،الأردن،2011،ص45 [↑](#footnote-ref-18)
18. محمد مطر،مبادئ المحاسبة المالية –مشاكل الاعتراف والقياس والافصاح،ط04،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،2007،ص317 [↑](#footnote-ref-19)
19. جنان رضوان حلوة،النظرية المحاسبية، الكتب والمطبوعات الجامعية،حلب سوريا،1991،ص218 [↑](#footnote-ref-20)
20. محمد سامي راضي،مرجع سبق ذكره،ص17 [↑](#footnote-ref-21)
21. شناي عبد الكريم،تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،تخصص محاسبة،جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة،الجزائر،2009،ص45 [↑](#footnote-ref-22)
22. أنظر في ذلك:

    محمد صبري، إبراهيم ندا وآخرون،مبادئ المحاسبة المالية،مطبعة دار السلام،مصر،2007،ص23

    بن فرج زوينة،مرجع سبق ذكره،ص70 [↑](#footnote-ref-23)
23. كتوش عاشور،المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2011،ص94 [↑](#footnote-ref-24)
24. نفس المرجع السابق،ص ص 43-44 [↑](#footnote-ref-25)
25. عدنان تايه النعيمي،أرشد فؤاد التميمي،التحليل والتخطيط المالي-اتجاهات معاصرة،دار اليازوري،الأردن،2008،ص25 [↑](#footnote-ref-26)
26. خالد حمال الجعارات،مرجع سبق ذكره،ص ث 120-121 [↑](#footnote-ref-27)
27. محمد هيثم الزعبي،الإدارة والتحليل المالي لغرض الإستثمار،دار الفكر للطباعة والنشر،الأردن،2000،ص55 [↑](#footnote-ref-28)
28. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره،ص ص 48-49 [↑](#footnote-ref-29)
29. الزعمر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري،قسنطسنة،الجزائر،2012- ص ص 47-50 [↑](#footnote-ref-30)
30. شناي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52 [↑](#footnote-ref-31)
31. Paramasivan C et subramamian,financial management,new age intrnational(ltd) publishers,2009,p19 [↑](#footnote-ref-32)
32. عدنان تايه النعيمي،أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره،ص26 [↑](#footnote-ref-33)
33. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي،مرجع سبق ذكره،ص197. [↑](#footnote-ref-34)
34. حجازي محمد عباس، قوائم التدفقات النقدية- الغطار الفكري والتطبيق العملي،نهضة مصر للطباعة،مصر،1998،ص17 [↑](#footnote-ref-35)
35. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية،مكتبة الشركة التجارية،الجزائر،2009،ص80 [↑](#footnote-ref-36)
36. سليم رحمون، مرجع سبق ذكره،ص91 [↑](#footnote-ref-37)
37. دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة،ط01،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2007،ص121 [↑](#footnote-ref-38)
38. أنظر في ذلك:

    - نعيم داود ، التحليل المالي: دراسة تحليلية ونطبيقية، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2012،ص117

    -محمود عبد العزيز خليفة وآخرون، شرح معايير المحاسبة الدولية،مركز فجر للطباعة،مصر،1999،ص117 [↑](#footnote-ref-39)
39. عدنان تايه النعيمي،أرشد فؤاد التميمي،مرجع سبق ذكره،ص83 [↑](#footnote-ref-40)
40. عبد الغفار حنفي،الإدارة المالية-مدخل إتخاذ القرارات،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2006،ص ص 41-42 [↑](#footnote-ref-41)
41. مبارك لسلوس،التسيير المالي،تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004،ص ص44 [↑](#footnote-ref-42)
42. زغيب مليكة،بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص36 [↑](#footnote-ref-43)
43. منير شاكر محمد وآخرون،التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات،ط01،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2005،ص54 [↑](#footnote-ref-44)
44. منير إبراهيم هندي،الإدارة المالية –مدخل تحليلي معاصر- ط06،المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية، مصر،2011،ص74 [↑](#footnote-ref-45)
45. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014،ص ص 316-317 [↑](#footnote-ref-46)
46. دريد كمال آل شبيب،مرجع سبق ذكره،ص98 [↑](#footnote-ref-47)
47. منير ابراهيم هندي،مرجع .سبق. ذ.كره،ص96 [↑](#footnote-ref-48)
48. مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره،ص ص 330-331 [↑](#footnote-ref-49)
49. دريد كامل آل شبيب،مرجع سبق ذكره، ص ص 102-104 [↑](#footnote-ref-50)
50. مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره،ص ص 336-339 [↑](#footnote-ref-51)
51. منير شاكرمحمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص112 [↑](#footnote-ref-52)
52. زغيب مليكة ،بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره،ص48 [↑](#footnote-ref-53)
53. حمزة محود الزبيدي، مرجع سبق ذكره،ص131 [↑](#footnote-ref-54)
54. منير شاكر محود وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص112 [↑](#footnote-ref-55)
55. أنظر في ذلك:

    محمد سامي راضي، مرجع سبق ذكره،ص ص ،168-169

    منير شاكر محمد وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص ص،115-116 [↑](#footnote-ref-56)
56. مبارك سلوس، مرجع سبق ذكره،ص 33 [↑](#footnote-ref-57)
57. منير شاكر محمد وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص ص ،110-117 [↑](#footnote-ref-58)
58. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2012،ص117 [↑](#footnote-ref-59)
59. نفس المرجع السابق، ص 118 [↑](#footnote-ref-60)
60. سعيدة بورديمة، مطبوعة دروس التسيير المالي ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة 08 ماي 1945، قالمة،الجزائر،ص30 [↑](#footnote-ref-61)
61. شعيب شنوف،مرجع سبق ذكره،ص ص 119-120 [↑](#footnote-ref-62)
62. نفس المرجع السابق، ص ص،120-121 [↑](#footnote-ref-63)
63. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التخطيط والتحليل المالي،مرجع سبق ذكره،ص ص ،168-169 [↑](#footnote-ref-64)
64. عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية ،ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2007،ص109 [↑](#footnote-ref-65)
65. مفلح محمد عقل،مرجع سبق ذكره،ص423 [↑](#footnote-ref-66)
66. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التخطيط والتحليل المالي،مرجع سبق ذكره،ص ص ،174-175 [↑](#footnote-ref-67)
67. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية- مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره،ص 158 [↑](#footnote-ref-68)
68. مفلح محمد عقل،مرجع سبق ذكره، ص363 [↑](#footnote-ref-69)
69. منير شاكرمحمد، مرجع سبق ذكره،ص 202 [↑](#footnote-ref-70)
70. مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص ص ، 363-364 [↑](#footnote-ref-71)
71. نعيم نهر داود،مرجع سبق ذكره،ص ص، 194-197 [↑](#footnote-ref-72)
72. أنظر في ذلك:

    مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره،ص ص، 368-371

    منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص ص، 203-206 [↑](#footnote-ref-73)
73. مفلح محمد عقل،مرجع سبق ذكره،ص ص، 368-375 [↑](#footnote-ref-74)
74. منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره،ص240 [↑](#footnote-ref-75)
75. بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة الشركة الوطنية للبترو كمياء، مذكرة ماجستير،تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة 20أوت 1955،سكيكدة،الجزائر،2007،ص130 [↑](#footnote-ref-76)
76. مبارك لسلوس،التسيير المالي، مرجع سبق ذكره،ص ص، 164-165 [↑](#footnote-ref-77)
77. منير شاكر محمد وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص255 [↑](#footnote-ref-78)
78. مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره،ص ص400-401 [↑](#footnote-ref-79)
79. منير شاكر محمد وآخرون،مرجع سبق ذكره،ص ص،255-257 [↑](#footnote-ref-80)
80. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره،ص296 [↑](#footnote-ref-81)
81. منير إبراهيم هندي،مرجع سبق ذكره،610 [↑](#footnote-ref-82)
82. مفلح محمد عقل،مرجع سبق ذكره،ص393 [↑](#footnote-ref-83)
83. عدنان تايه النعيمي،أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره،ص345 [↑](#footnote-ref-84)
84. حمزة محمود الزبيدي،مرجع سلق ذكره، ص ص،277-281 [↑](#footnote-ref-85)
85. عدنان تايه النعيمي وياسين كاسب الخرشة، مرجع سبق ذكره،ص ص،245-246 [↑](#footnote-ref-86)
86. دريد كامل آل شيب،مرجع سبق ذكره،ص ص،365-367 [↑](#footnote-ref-87)
87. عبد الستار صياح، سعود العامري،مرجع سبق ذكره،ص ص ،185-187 [↑](#footnote-ref-88)
88. منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره،ص252 [↑](#footnote-ref-89)
89. عبد الستار الصياح، سعود العامري، مرجع سبق ذكره، ص165 [↑](#footnote-ref-90)
90. أنظر في ذلك:

    منير ابراهيم هندي ،مرجع سبق ذكره، ص ص ،258-261

    عبد الستار الصياح،سعود العامري، مرجع سبق ذكره،ص ص،169-172 [↑](#footnote-ref-91)